جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

وزارة التّعليـــــم العـــــالـي و البحـــــث العلمـــــــي

جامعة الشّاذلي بن جديد –الطّارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلّية العلوم الاقتصادية، العلوم التّجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرّقم التّسلسلي: ..... السنّة الجامعية: 2023/2022

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكّرة مقدّمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أساليب التمويل و الإستثمار في المصارف الإسلامية وأثرها التنموي

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين:

–فيساح عبد الله

– تومي عبد الرؤوف

تحت اشراف:

–د. مشروم نوال

الملخص

هدفت الدراسة الى بحث واقع سياسات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية من خلال دراسة صيغ التمويل الاسلامي المعتمدة لدى البنك الإسلامي الأردني ،وكذا أساليب الاستثمار المعمول بها ، وتوضيح مدى التزام السياسة التمويلية الاستثمارية في الاسهام الحقيقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،كونها تعتمد في ممارسة أنشطتها المصرفية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالربا المحرم شرعا، وهذه الخاصية ساعدتها كثيرا على الإنتشار عبر أنحاء العالم .

و قد خلصت الدراسة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تخدم بشكل فعال التنمية الاقتصادية إلا أن البنك الإسلامي الاردني اهتم بتوظيفها في الجانب الربحي أكثر منه تنموي، وهو ما يقلل دورها في دعم التنمية الاقتصادية، إضافة الى انعدام التمويل بصيغة المضاربة وانخفاض نسبة المشاركات في البنك، يؤكد ابتعاد البنك عن الاستثمارات طويلة الأجل والتركيز على المرابحات قصيرة الأجل والأقل مخاطرة.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامية، التنمية الإقتصادية ، الاستثمار.

Summary

The study aimed to investigate the reality of investment policies in Islamic banks by studying the Islamic financing formulas approved by the Jordan Islamic Bank, as well as the applicable investment methods, and to clarify the extent of the commitment of the investment financing policy to the real contribution to economic and social development.Being Depends In carrying out its banking activities on the principle of profit and loss sharing and avoid Dealing with usury is forbidden by Sharia, and this feature helped her a lotaspread across the world.

The study concluded That Islamic financing formulas effectively serve development economic except that Jordan Islamic Bank He was interested in employing them in the profitable side more than in development, which reduces their role in supporting economic development, Add toThe lack of financing in the form of speculation and the low participation rate in the bank confirms the bank's distancing from long-term investments and focusing on short-term and less risky murabaha.

Keywords: Islamic banks, Islamic financing formulas, economic development, **investment**.

اهداء

اهدي مذكرتي هذه:

الى من علمني العطاء والى من احمل اسمه بكل افتخار (والدي العزيز) اطال الله في عمره.

الى من وضع الله الجنة تحت اقدامها (امي الغالية) ادامها الله وحفظها.

إلى العائلة والاهل والاصدقاء.

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية مذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذة المشرفة الدكتورة "**مشروم نوال**" على كل ما قدمه لنا من توجيهات وملاحظات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا من جوانبه المختلفة.

كما نتقدم بالشكر الى اساتذتنا الكرام وكل من ساهم في تعليمنا.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (2-1)	المشاركة الثابتة	42
الشكل رقم (2-2)	المشاركة المتناقصة	44
الشكل رقم (2-3)	عمل المصارف الإسلامية قائم على أساس المضاربة	46
الشكل رقم (2-4)	الخطوات العملية لتنفيذ عقد الإستصناع	53
الشكل رقم (3-1)	الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني	61
الشكل رقم (3-2)	أساليب توظيف الأموال في البنك الإسلامي الأردني (الوحدة: دينار أردني) للفترة الممتدة 2017-2022	67
الشكل رقم (3-3):	حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني للفترة الممتدة 2017-2022 (الوحدة: دينار أردني)	69
الشكل رقم (3-4)	محفظة البنك الإسلامي الأردني التمويلية موزعة حسب صيغ التمويل خلال فترة الدراسة 2017-2022	72
الشكل رقم (3-5)	محفظة التمويل المحلية على القطاعات الاقتصادية في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة 2017-2022	74

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (3-1)	أساليب توظيف الأموال في البنك الإسلامي الأردني (الوحدة: دينار أردني) للفترة الممتدة 2017-2022	66
لجدول رقم (3-2)	حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني للفترة الممتدة 2017-2022 (الوحدة: دينار أردني)	68
الجدول رقم (3-3)	حجم إيرادات الاستثمار المشترك في البنك الإسلامي الأردني للفترة الممتدة 2017-2022 (الوحدة: دينار أردني)	70
الجدول رقم (3-4):	الأهمية النسبية لأساليب التوظيف في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة 2017-2022 (الوحدة: دينار أردني)	71
الجدول رقم (3-5)	توزيع محفظة التمويلات المحلية على القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة (2017-2022)	73
الجدول رقم (3-6)	يوضح البيانات المالية للبنك الإسلامي الأردني المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية خلال فترة الدراسة 2017-2022	75

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
الملخص	i
Sumary	ii
إهداء	iii
شكر وعرفان	iv
قائمة الأشكال	v
قائمة الجداول	Vi
فهرس المحتويات	vii
المقدمة	2
الفصل الأول: الإطار النظري للمصارف الإسلامية	
تمهيد	11
المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية	12
المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية	12
المطلب الثاني: خصائص المصارف الإسلامية، أهدافها وأنواعها	15
المطلب الثالث: أوجه الإختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	18
المبحث الثاني: سمات المصارف الإسلامية، معوقاتها والمشاكل التي تواجهها	20
المطلب الاول: سمات المصارف الإسلامية	20
المطلب الثاني: معوقات المصارف الإسلامية	22
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية	24
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: دور المصارف الإسلامية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية	
تمهيد	28
المبحث الأول: ماهية التنمية	29
المطلب الأول: مفهوم التنمية	29

المطلب الثاني: أنواع التنمية وخصائصها	**30**
المطلب الثالث: أهمية التنمية	**35**
المبحث الثاني: الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي	**36**
المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي، خصائصه وأنواعه	**36**
المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي	**41**
المطلب الثالث: مساهمة صيغ التمويل في تحقيق التنمية	**54**
خلاصة الفصل	**56**
الفصل الثالث: دور صيغ التمويل في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني	
تمهيد	**58**
المبحث الاول: تقديم عام للبنك الأردني الإسلامي	**59**
المطلب الأول: نشأة المصرف الإسلامي الأردني رؤياه ورسالته والهيكل التنظيمي	**59**
المطلب الثاني: أهداف البنك الإسلامي الأردني	**62**
المطلب الثالث: الصيغ التمويلية والاستثمارية في البنوك الإسلامية الأردنية	**63**
المبحث الثاني: تقييم الدور التمويلي والاستثماري لصيغ التمويل في البنك الإسلامي الأردني	**66**
المطلب الأول: الأهمية النسبية لأساليب توظيف الأموال في البنك الإسلامي الأردني	**66**
المطلب الثاني: حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني	**68**
المطلب الثالث: حجم إيرادات الاستثمار في البنك الإسلامي الأردني	**69**
المطلب الرابع :توزيع محفظة التمويلات المحلية على القطاعات الاقتصادية	**72**
خلاصة الفصل	**77**
خاتمة	**79**
قائمة المصادر والمراجع	

المقدمة

جاء النظام الاقتصادي الإسلامي، عن طريق البنوك الإسلامية التي برزت كظاهرة اقتصادية جديدة ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين، فكانت الحدث الأبرز والأهم على صعيد الساحة المصرفية العربية الإسلامية بل والدولية، فأصبحت واقعا ملموسا تجاوز حدود العالم الإسلامي إلى العالم ككل.

وقد كان الدافع الأول لإنشاء البنوك الإسلامية هو حرمة الفائدة بإعتبارها من الربا المحرم من الشريعة الإسلامية حيث كان الهدف من إنشائها هو تجنب التعامل من الربا أساسا، إلا أن أسلوب التمويل الإسلامي شد الإنتباه بعد تحقيق نمو كبير لهذا النشاط من خلال البنوك الإسلامية من جهة والانتكاسات المتوالية لنظام التمويل التقليدي من جهة أخرى خاصة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية الأمر الذي وجب على كل الدول والمؤسسات ومختلف الجهات القيام بدور فعال في تحقيق التنمية من خلال البنوك الإسلامية.

لقد استطاعت المصارف الاسلامية و في ظل نظام رأسمالي قائم على الفائدة أن توجد نوعاً من التعامل لم يكن موجوداً من قبل في القطاع المصرفي التقليدي . كما أوجدت أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية .

إلا أن الأهمية الأبرز للمصارف الاسلامية تتجسد في دورها التنموي الهام والذي تسهم من خلاله في توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات وتحقيق النمو التوازن لمختلف القطاعات الاقتصادية . وذلك من خلال توفير التمويل ونشر الوعي الادخاري لدى الأفراد و استحداث أدوات مالية ووسائل مصرفية شديدة الحيوية في تفاعلها و اتصالها و تأثيرها الواسع على سياسات التوظيف المصرفي و لتي يمكن بواسطتها تحريك و توجيه وزيادة فاعلية و انتاجية عوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع .

إلا أنه على الرغم من أهمية الدور المناط و المعول على المصارف الإسلامية ، فإنها تواجه تحديات كبيرة داخلية و خارجية الأمر الذي يفرض عليها أن تنافس و تطور أساليبها المصرفية بما يساعدها على مواجهة تلك التحديات و يمكنها من تجاوز العديد من العقبات .

والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار صنف كأحسن بنك إسلامي من حيث تقديمه للخدمات البنكية الإسلامية ضمن قطاع البنوك الإسلامية على المستوى العربي، ودوره الفعال في مجال المسؤولية الإجتماعية، وكذلك تميز البنك باستمرار نمو التمويل الإسلامي ومواصلة تطور الصيرفة الإسلامية و اطلاقه لخدمات ومنتجات مبتكرة أثبتت حضورها دوليا.

1-إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- **كيف تساهم صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى البنك الاسلامي الأردني ؟**

2-الأسئلة الفرعية:

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود بالمصارف الإسلامية؟

-فيما تتمثل صيغ التمويل الإسلامي ؟

-ماهو الدور المتميز الذي تلعبه صيغ التمويل الإسلامي في البنك الإسلامي الأردني لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

3-فرضيات الدراسة:

- المصارف الإسلامية جاءت لتكون بديلا فكرا وممارسة وابعاد عملية لنموذج الوساطة المصرفية التقليدية.

- يعد تنوع الأساليب التي يطرحها المصرف الإسلامي لتقديم التمويل مؤشرا جيدا على قيام المصرف بدور إيجابي في خدمة التنمية الاقتصادية الحقيقية.

- يرتبط النشاط التمويلي والاستثماري للبنك الإسلامي الأردني ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الحقيقي مما يعزز دره التنموي .

4-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال توجه الأنظار نحو المصارف الإسلامية، التي فرضت وجودها الإقليمي والدولي على الساحة المالية والمصرفية، لذا فإنها اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى عن طريق أسلوبها التمويلي

المتميز بجملة من الخصائص تميزه عن غيره من البنوك التقليدية لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية التي أصبحت أهم متطلبات الدول، نظرا لارتباطها بتوفير وضمان احتياجات الحاضر.

5-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على البنوك الإسلامية التي كثر الحديث عنها.
- تقييم مدى سعي المصارف الإسلامية في الواقع العملي إلى توظيف الأموال المتاحة لديها واستخدام أساليب التمويل والاستثمار الشرعية المتنوعة في تحقيق أهدافها المعلنة لدعم النشاط الاقتصادي الحقيقي بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الإهتمام بخدمة البحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي وهذا من أجل ربط التمويل الإسلامي بالتنمية من خلال تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في البنك الإسلامي.

6-أسباب الدراسة:

- حالة الركود التي يعيشها معظم العالم الإسلامي من جراء التطبيقات الاقتصادية الرأسمالية تارة والاشتراكية تارة دون النظر إلى أن لكل أمة خصوصياتها ومعتقداتها وبالتالي وددنا إبراز شيء من الخصوصية الحضارية لأمة محمد صلى الله عليه وسلم.
- قلة البحوث والدراسات في مجال الاقتصاد الإسلامي بالمقارنة مع مثيلاتها في الاقتصاد الوضعي.
- دخول الموضوع ضمن التخصص.

7-منهج الدراسة:

تعتمد منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف المصارف الإسلامية، خصائصها، أهدافها وأنواعها. والمنهج التحليلي الإحصائي من خلال أخذ تحليل مختلف المعطيات والمؤشرات المالية من التقارير السنوية للبنك وتقييم نتائجه. وكذا دراسة وتحليل صيغ التمويل الإسلامية ومعرفة مدى مساهمة صيغ التمويل في تحقيق التنمية.

8-حدود الدراسة:

تتمثل حدود البحث في نطاق مكاني وآخر زماني:

النطاق الزماني: كانت حدود الدراسة في البنك الإسلامي خلال الفترة الزمنية 2017-2022.

النطاق المكاني: تتمثل في دراسة صيغ التمويل الإسلامي للبنك الأردني الإسلامي، حيث تم الحصول على التقارير السنوية من خلال الموقع الرسمي للبنك.

9-الدراسات السابقة:

1- دراسة لسعد نوال، تجربة الأردن في العمل المصرفي الإسلامي من حيث كفاءة أداء البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد 1، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2021.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تقنيات العمل المصرفي الإسلامي في الأردن من حيث كفاءة أداء البنوك الإسلامية وذلك من خلال قياس كفاءة البنك الإسلامي الأردني باستخدام نسب الكفاءة.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- لقد فسرت النتائج بأن البنك الإسلامي الأردني له كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال معدل العائد على الأموال الخاصة المستثمرة خلال فترة الدراسة.
- من خلال العائد على الأصول أبدى البنك الإسلامي الأردني كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة.
- أظهر مضاعف حقوق الملكية بأن البنك الإسلامي الأردني قد أظهر كفاءة عالية في القدرة على الوفاء بإلتزاماته اتجاه العملاء.

2-دراسة لسارة بوضياف، عبد المالك بوضياف، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة إقتصاد المال والأعمال، العدد1،جامعة الوادي، الجزائر، 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة، وكذا إبراز الدور الفعال الذي تقوم به صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن التنمية المستدامة عي إدارة الموارد الإقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البيئية أو تحسينها لكي تتمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل.
- يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية على الأخص، ويلعب التمويل الإسلامي دور جد فعال في تحقيق التنمية المستدامة.
- هناك علاقة تربط بين التنمية المستدامة وصيغ التمويل الإسلامي فمثلا صيغة المشاركة والمضاربة تساهمان بشكل فعال في تحقيق الأبعاد المتكاملة للتنمية وتحسين نوعية الحياة البرية وإشباع حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

3-دراسة لصالح بلدي، الطاهر نمرودي، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية-، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017-2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث اعتمد الباحث على ثلاث مناهج تتماشى وطبيعة الموضوع المنهج التاريخي، المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة.

ولقد أفضى هذا البحث جملة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- يعتبر البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة لتمويل التنمية في دول الجنوب أنشئ عام 1975م بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء على حد سواء ويعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- يوظف البنك الإسلامي للتنمية صيغ التمويل المختلفة كصيغ تمويل متوسطة وطويلة الأجل، لتلبية الاحتياجات التمويلية لقطاعات التصنيع والبناء والزراعة والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات لمختلف السلع والأصول ذات المواصفات المحددة؛
- الإستراتيجية الجديدة للبنك الإسلامي للتنمية التي تحمل اسم: الإطار الاستراتيجي لمجموعة البنك تواكب التطورات الجديدة في مفهوم التنمية وآخرها مفهوم التنمية المستدامة.

4- دراسة لسعيدة حرفوش، دور الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية –دراسة حالة السودان، ماليزيا، الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016-2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث ابتع الباحث المنهج الوصفي التحليلي كونه ملائما لعرض المفاهيم المتعلقة بالموضوع ثم تحليلها وتبويبها، وقد تم الاعتماد أيضا على المنهج البنيوي، وذلك من خلال دراسة اقتصاد كل من ماليزيا والسودان.

لقد توصل الباحث إلى جملة من النتاج نلخصها فيما يلي:

- لا تتعامل البنوك التجارية والبنك المركزي في السودان بالنظام الربوي.
- إصدار الجيل الأول من الأدوات المالية الإسلامية، والمتمثلة في شهادات شمم وشهامة.
- تم إصدار صكوك صرح الاستثمارية، سنة 2003 ، تصدرها وزارة المالية والاقتصاد نيابة عن الحكومة.
- تعود بداية الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا إلى سنة 1962، عند إنشاء صندوق الحجاج.

5-دراسة لعماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص مالية وبنوك، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2013-2014.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك في تحقيق التنمية المستدامة، حيث اتبع الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي كإطار عام للوصف عند مناقشة فصول الدراسة.

ولقد أفضى هذا البحث جملة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- تعتبر التنمية المستدامة من أهم تطورات الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة.
- البنوك الإسلامية مؤسسة مالية إسلامية أنشأت لإقامة حكم الله في المال وذلك وفقا لأحكام وضعها الإسلام لتسخير المال لخدمة أفراد المجتمع.
- تلعب البنوك الإسلامية دورا فعالا عن طريق الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة والبيوع والتبرع في تحقيق التنمية المستدامة.

-ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

ركزت الدراسة الحالية على الدور التنموي لصيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في البنوك الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. فاتخذ البك الإسلامي الأردني كنموذج من تجارب البنوك الإسلامية في استخدام صيغ التمويل الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022.

10-صعوبات الدراسة :

- صعوبة التطبيق على البنوك الجزائرية نظرا لعدم توفر التقارير المالية المفصلة.
- صعوبات في إقتناء الكتب والدراسات السابقة لعدم توفرها في المكتبة.
- عدم القدرة على الحصول على بيانات مباشرة من البنوك والإكتفاء بالمصادر الثانوية والتقارير السنوية.
- عدم القدرة على الحصول على نموذج لبعض المتعاملين المستفيدين من صيغ التمويل الإسلامية في الأردن؟

11-خطة الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى خلال ثلاثة فصول:

جاء **الفصل الأول** تحت عنوان: الإطار النظري للمصارف الإسلامية، وتطرقنا فيه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول إشكالية تعريف المصارف الإسلامية، خصائها، أهدافها، أنواعها، إضافة إلى التعرف على اوجه الإختلاف بينها وبين المصارف التقليدية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى سمات المصارف الإسلامية، معوقاتها والمشاكل التي تواجهها.

أما **الفصل الثاني** فجاء تحت عنوان: دور المصارف الإسلامية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، تناولنا فيه مبحثين، المبحث الأول: ماهية التنمية، والمبحث الثاني: الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي.

أما **الفصل الثالث** فجاء تحت عنوان: دور صيغ التمويل في دعم التنمية الإقتصادية، تناولنا فيه مبحثين، تناولنا في المبحث الأول تقديم عام للبنك الأردني الإسلامي، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى تقييم الدور التمويلي والاستثماري لصيغ التمويل في البنك الإسلامي الأردني.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمصارف الإسلامية

تمهيد

لم تعد المصارف الاسلامية حقيقة اقتصادية قائمة في الاقتصادات ذات التوجه الاسلامي فقط، بل اصبحت ظاهرة عالمية خاضعة للدراسة والتقويم من قبل مختلف الكتاب والباحثين الاقتصاديين كبقية الظواهر الاقتصادية باعتبارها ظاهرة ائتمائية جديدة تتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر الاقتصادية، حيث اصبحت الخدمات التي تقدمها اكثر تنوعا من تلك التي تقدمها المصارف التقليدية المختلفة، إذ انتقلت أنشطتها الائتمانية من نشاطات المشاركة، والمرابحة، والمضاربة إلى صيغ جديدة في التعاملات الائتمانية المصرفية عبر إلغاء آليتها التقليدية وهي سعر الفائدة. مما يعني اسهامها في فرض واقع ائتماني جديد في التعاملات المصرفية العالمية يستحق الإهتمام والدراسة لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على التنمية الإقتصادية الشاملة.

إن قيام المصارف الإسلامية بتأدية خدماتها المتعلقة بتجميع المدخرات من فئات المدخرين متوسطي ومنخفضي الدخل ومن غير المتعاملين بالفائدة المصرفية إلى جانب ممارسة الاستثمار المباشر سوف تؤدي إلى تحقيق الأهداف التنموية المرجوة في الإقتصادات النامية ذات التوجه الإسلامي، وهو ما يجعل من هذه المصارف مؤسسات ذات أهمية كبرى في اقتصادات الدول التي تفتقر إلى آلية تجميع المدخرات بأسلوب يأخذ بنظر الإعتبار التقاليد والقيم الدينية السائدة.

ولقد وضعت البنوك الإسلامية منهجا في التمويل تختلف عن غيرها من المصارف الأخرى، حيث تعمل على تقديم مجموعة من الخدمات البنكية لتعبئة الفائض من خلال صيغ وأساليب تمويلية تلائم أنواع الأنشطة بمختلف أنواعها، ويمكن تطبيقها في مختلف الآجال وتوظيفها توظيفا رشيدا، وذلك بتكيفها مع متطلبات العصر الحديث وفق الشريعة الإسلامية.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: سمات المصارف الإسلامية، معوقاتها والمشاكل التي تواجهها

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية

تشهد الساحة المصرفية المحلية والإقليمية والدولية تطورا، هائلا في الصناعة المصرفية الإسلامية، سواء في شكل إنشاء مصارف إسلامية جديدة، أو في شكل تحول بعض البنوك إلى العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى تقديم العديد من البنوك، للعمل المصرفي الإسلامي إلى جانب العمل المصرفي التقليدي .

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات بنكية حديثة العهد نسبيا بالمقارنة مع المصارف التقليدية، حيث ظهرت في عقد الستينيات، مقدمة بذلك فكرا اقتصاديا ذات طبيعة خاصة، ولنبذ التعامل بالفائدة والالتزام بالتعامل بالمنهج الإسلامي.

أولا: مفهوم المصارف الإسلامية

تعددت وتباينت وجهات نظر الكتاب والباحثين في مجال الاقتصاد الاسلامي والصيرفة الاسلامية في تحديد مفهوم المصارف الإسلامية وهو تباين غالبا ما يعود إما إلى الدور الذي يعتقد كل باحث أنه مناط بهذه المصارف القيام به أو إلى تباين الخصائص والصفات الأساسية لهذه المصارف.

-لقد عرف المصرف الإسلامي على أنه: "مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها"[1].

-المصرف الإسلامي هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والتمويلية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة[2].

-عرف أيضا على أنه: "كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع إلتزامها بإجتناب التعامل بالفائدة الربوية لكونه تعاملا محرما شرعا".

هذا المفهوم للمصرف الاسلامي يجعله مصرفا لاربويا فحسب، وهو وإن كان شرطا ضروريا لابد من توفره في المصارف الإسلامية لكنه لا يعد شرطا كافيا لكي يكون المصرف إسلاميا بالفعل إذ من الممكن أن تمارس الأنشطة الإئتمانية غير الربوية مصارف قد تكون ملتزمة بتعاليم الشريعة الإسلامية وقد لا تكون.

---

[1] حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية –أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية–**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص27.

[2] محمد البلتاجي، **المصارف الإسلامية –النظرية، التطبيق، التحديات–**، ط1،مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2012، ص19.

-وعرف أيضا بأنه: مؤسسة مالية مصرفيه تقوم بتجميع الاموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع عبر وضع المال في مساره الإسلامي السليم[1].

-كما عرفته الموسوعة العلمية بأنه: "مؤسسة مالية واستثمارية، وتنموية واجتماعية تستمد منطقها العقائدي من الشريعة الاسلامية". هذا التعريف من الممكن أن يكون الأكثر شمول لخصائص الأنشطة الائتمانية للمصارف الإسلامية والأكثر تعبيرا ليس عن الشرط الضروري وإنما عن الشرط الكافي أيضا لكي يكون المصرف إسلاميا[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع بوضع المال في مساره الإسلامي السليم، من خلال فريق عمل ذي ولاء وكفاءة وإلتزام ذاتي، بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والإرتقاء المعاشي والتكافل الإجتماعي داخل مجتمعات الأمة الإسلامية.

ثانيا: نشأة المصارف الإسلامية

بعد أن عاشت البلاد الإسلامية تحت وطأة الاستعمار الغربي لمدة لا بأس بها من الزمن، وبسبب تأخر تلك البلاد في جميع المجالات، سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، كان لزاما عليها أن تضع نظمها اعتمادا على الأنظمة السائدة في الغرب خاصة في المجال الاقتصادي، حيث أنها تبنت النظام المصرفي التقليدي الذي يقوم على مبدأ التعامل بالربا في المعاملات المالية. ومنذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، طُرحت فكرة ضرورة استبعاد الربا من المعاملات المالية لما له من آثار سلبية على المجتمعات الإسلامية، وقد انعقد في هذا الشأن المؤتمر السنوي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة (1965)، حيث نصت قراراته على تحريم الربا كثيرة وقليلة، سواء على القروض الاستهلاكية أو الإنتاجية.

وكانت البداية" بإنشاء "بنوك الادخار المحلية" بمحافظة الدقهلية بمصر (1963)، وهي مصارف لا تقوم على علاقة (مدين دائن) فهي لا تقدم فوائد على الأموال المودعة لديها، ولا تأخذها مقابلا عن القروض التي تمنحها، بل قامت على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر الناتجة . عن استثمار تلك الأموال. وقد عرفت هذه التجربة التي استمرت أربع (4) سنوات فقط افتتاح تسعة (9) فروع وما يقارب المليون متعامل.

[1] افتخار محمد، خميس محمد، احمد ياسين، **المصارف الاسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، العراق، 2012، ص21.

[2] سيد الهواري، **التنظيم في المصارف الإسلامية**، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ط 1، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1980، ص ص 84-85.

وبعد هذه التجربة، تم إنشاء أول مصرف يستبعد الفائدة في معاملاته وهو "بنك ناصر الاجتماعي" بمصر (1971)، والذي حقق نجاحا كبيرا ومازال قائما لحد الساعة. وفي سنة 1975، تجسدت فكرة المصارف الإسلامية بتأسيس بنك دولي وهو "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة، ويعتبر بمثابة الإنطلاقة الحقيقية لعمل المصارف الإسلامية، حيث يوفر الأموال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء على أساس تقاسم الأرباح[1].

ومنذ تلك السنة توالت عمليات إنشاء المصارف الإسلامية في مختلف دول الخليج العربي، وامتدت الفكرة إلى بعض الدول الآسيوية والأفريقية وحتى الأوروبية منها، كما تم افتتاح العديد من النوافذ التي تعنى بتقديم خدمات مالية إسلامية على مستوى البنوك التقليدية في مختلف دول العالم. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من البنوك التقليدية اتبع سياسة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي كبنك الشارقة بالإمارات (2004) والبنك العقاري الكويتي (2005)، بالإضافة إلى الدول التي قامت بأسلمة جهازها المصرفي ككل كإيران وباكستان والسودان. وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية حوالي 400 مصرف حتى نهاية سنة 2009، بحجم أصول قدر بنحو 825 مليار دولار بنسبة نمو قدرت بما يفوق 30% عن العام 2008[2].

ثالثا: دواعي نشأة المصارف الإسلامية

هناك عدة عوامل وأسباب ساهمت في إخراج فكرة المصارف الإسلامية وتطبيقها على أرض الواقع؛ أهمها[3]:

- تبلور حقيقة هذه الفكرة ونضجها وتفهمها وذلك بإحساس المفكرين الإسلاميين بأهمية إنشاء مؤسسات تتجسد من خلالها المعاملات المالية الإسلامية المستبعدة للتعاملات المحرمة والمسببة في فساد النظام التقليدي؛
- طرح الفكرة على المؤتمرات العلمية والسياسية للعالم الإسلامي، ومن تلك المؤتمرات المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر لمجمع البحوث الإسلامية الذي عقد بالقاهرة سنة 1965م الذي بحث فيه موضوع الفوائد والأعمال المصرفية، ونصت قراراته أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم وأن الربا كثيره وقليله حرام، وتواصلت المؤتمرات إلى أن طلب في المؤتمر السادس إلى ضرورة إنشاء مصرف إسلامي يخلو من المحظورات الشرعية، وعقدت في هذا المجال أيضا مؤتمرات أخرى منها مؤتمر الفقه الإسلامي الأول بالرباط

[1] آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص4.

[2] آمال لعمش، مرجع نفسه، ص5.

[3] عبد اللطيف طيبي، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة –نموذج بنك البركة الجزائري–**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009، ص62.

سنة 1969م بالإضافة إلى المؤتمرات السياسية كالمؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة سنة 1970م والذي أكد فيه المؤتمرون بالتشاور سويا لتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية والثقافية والروحية المنبثقة من تعاليم الإسلام بالإضافة إلى المؤتمر المنعقد في كراتشي سنة 1970م الذي قدم فيه اقتراح إنشاء بنك إسلامي وحددت الأهداف الأولى لهذا المشروع بتجميع رأسمال كاف لهذا البنك وفتح الاكتتاب فيه والإسهام للهيئات الحكومية إضافة إلى السياسات الواضحة لأسلوب العمل رسم الذي يضمن تحقيق أكبر عائد للشعوب الإسلامية، وان يقترن إنشائه بإقامة بيت خبرة إسلامي يحق للمجتمع الإسلامي أن يستفاد منه وتجنيد الإمكانيات العملية والكفاءات الموجودة فعلا في المجتمع الإسلامي؛

- مساهمة الباحثين والعلماء في إيجاد بديل للنظام المصرفي التقليدي هدفا في تخليص المجتمعات العربية والإسلامية من نظام مصر في دخيل عليها وإيجاد صيغ تمويلية إسلامية؛
- الحركات الإسلامية التي عرفها العالم الإسلامي كونها حاولت بكل الأساليب المخولة لها التحسيس بخطورة النظام المصرفي التقليدي وآثاره السلبية على المجتمعات الإسلامية.

المطلب الثاني: خصائص المصارف الإسلامية، أهدافها وأنواعها

تعد البنوك الإسلامية هيئات مالية، تزاول الأعمال المصرفية والإستثمارية، في ميادين التجارة والصناعة والزراعة، وتعتبر إحدى مكونات النظام الإقتصادي في الدول التي توجد فيها، وذلك لحاجة أي نظام إقتصادي لعملية تحويل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين. لذلك فهي تتمتع بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المصارف، كما لها مجموعة من الأهداف تسعى جاهدة لتحقيقها.

أولا: خصائص المصارف الإسلامية

تنفرد البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك نوضحها كما يلي:

- الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية وأنشطتها الاستثمارية، وعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً، وخضوع جميع أعمالها للرقابة الشرعية، وقد استطاعت المصارف الإسلامية توفير تعاملات مصرفية إسلامية للمتعاملين على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر ، كما أوجدت صيغ استثمار إسلامية للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والإستصناع والإجارة وغيرها من صيغ الاستثمار التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- العدالة في توزيع الأرباح تتميز المصارف الإسلامية، بأنها تقوم على مبدأ العدالة في توزيع الأرباح والشمول في تعميم الخير والنفع. فقيامها بالاستثمار للودائع يعتمد على أساس المشاركة في توزيع الأرباح سواء العمال أو أصحاب الدخل المحدود أو الأثرياء، ويستفيد كل من صاحب المال والعامل المضارب من الربح العادل.
- المصارف الإسلامية مصارف استثمارية: لا تقدم هذه المصارف القروض لتنتظر عودة الأموال مضافا إليها سعر الفائدة، وإنما تقوم بدراسة جدوى المشروعات وتبدأ بتمويلها، الأمر الذي ينطوي عليه تحمل المخاطر سواء من حيث مدى نجاح المشروعات أو من حيث مدى تأثر السيولة بتدفق هذه الأموال خارجاً أو داخلا، فتقوم المصارف الإسلامية باستثمار مواردها ضمن صيغ تمويلية واستثمارية متنوعة ومنضبطة بالإحكام الشرعية؛ كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك والإستصناع والسلم وغيرها[1].
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وربطها بالتنمية الاجتماعية، وتوفق بين الجانبين الروحي والمادي.
- إن دور المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع من الناحية الاقتصادية؛ يتم من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وعدم تبديدها وزيادة الطاقات الإنتاجية وحسن استخدام المتاح منها، وتقوية البنية الهيكلية الاقتصادية، وتنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، وتقليل البطالة والاهتمام بالعنصر البشري. كما تقوم المصارف الإسلامية بتقديم الخدمات الاجتماعية بصورها المختلفة؛ كالقروض الحسنة وصندوق الزكاة والصدقات والتبرعات وإدارة حسابات الجمعيات الخيرية، كما تحقق المصارف الإسلامية أهدافاً اجتماعية من خلال تحريك المال وتداوله، وتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة، كما تعمل على خلق الدخول وتوفير فرص عمل والتقليل من البطالة[2].

ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية

إن الهدف الشامل للبنك الإسلامي هو تحقيق المصالح المعتبرة شرع، وهي إتباع الدين وحفظ النفس والعقل والنسل، فتقوم البنوك الإسلامية بالحرص على إبقاء العلاقة الحسنة بين المسلمين ، وعلى تحقيق ما دعا إليه الإسلام، سواء داخل نطاق الوطن الإسلامي أو خارجه. كما يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق الربح الأمثل،

[1] عريقات، حربي، عقل، سعيد، **إدارة المصارف الإسلامية**، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 92.
[2] عريقات، حربي، عقل، سعيد، مرجع نفسه، ص ص 92-93.

وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف معا، فالهدف تحقيق القيمة المثلى للربح ، وهذا بمراعاة مصلحة الآخرين فضلا عن المحافظة على البيئة[1].

تهدف البنوك الإسلامية إلى إدخال التصور الإسلامي على النظام المصرفي العالمي للتصرف في المال[2].

بالإضافة إلى الأهداف التي مضت هناك أهداف أخرى[3]:

- جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.
- توظيف الأموال في المشاريع الإستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الوطن الإسلامي.
- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا ومنع الاستغلال.

ثالثا: أنواع البنوك الإسلامية

يمكن تقسيمها لعدة أسس، وهي كالتالي[4]:

-وفقا للنظام الجغرافي: ويتعلق بالنظام الجغرافي الذي يمتد إليه نشاط البنك وهي كالتالي:

- بنوك إسلامية محلية: وهي البنوك التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيه نشاطها.
- بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي البنوك التي تمتد دائرة نشاطها إلى خارج النطاق المحلي، إما عن طريق إقامة عاقات مع البنوك الأخرى، أو إقامة مكاتب تمثيل خارجية، أو عن طريق فتح فروع للبنك في الدول الخارجية.

-وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك: يتم تقسيم البنك على هذا الأساس إلى نوعين:

---

[1] حسين مصطفى غانم، **مفهوم المصرف الإسلامي**، دار العزيز، السعودية، 1985، ص ص 10-12.

[2] أحمد النجار، **حول البنوك الإسلامية**، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 34 ، فيفري 1984 ، ص 6.

[3] قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، **عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص9.

[4] خليفة فاطيمة، **الهندسة المالية الإسلامية ودورها في البنوك الإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021-2022، ص6.

- بنوك إسلامية عادية: تتعامل مع الأفراد وهي البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى التي يطلق عليها عمليات الجملة، أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم لأفراد الطبيعيين والتي يطلق عليها عمليات التجزئة.
- بنوك إسلامية غير عادية: هي التي تقدم خدماتها للدولة والبنوك الإسلامية، وهذا النوع يتعامل مع الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، بل تقدم خدمات إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل المشاريع التنمية الاقتصادية.

-وفقا للمجال الوظيفي للبنك الإسلامي: يمكن تصنيفها إلى:

- بنوك إسلامية صناعية: وهي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية.
- بنوك إسلامية زراعية: وهي التي يغلب على توظيفها النشاط الزراعي.
- بنوك إسلامية تجارية: وهي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية.

المطلب الثالث: أوجه الإختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

تختلف المصارف الإسلامية بشكل كبير عن المصارف التقليدية، فبالإضافة إلى التزامها في جميع معاملاتها ونشاطها بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، فإنها تختلف كذلك في (آلية عملها، ونوع نشاطها، وتعدد منتجاتها التمويلية والتجارية، وآجال تمويلها، وارتباط تلك التمويلات الوثيقة بالاقتصاد الحقيقي والتنمية الاجتماعية). وفيما يلي أهم الركائز المميزة لها:

أولا: أسلوب الوساطة المالية

بينما تقوم المصارف التقليدية بدور الوساطة بين الفائض المالي وأصحاب العجز المالي بأسلوب (المداينة على أساس سعر الفائدة)، حيت تعامل أصحاب الفائض المالي على أنهم (المقرضون لها بفائدة)، ثم تقدم تلك الأموال لأصحاب العجز المالي على أنهم (مقترضون بفائدة)، فتكون هذه الوساطة وساطة مالية لا تخرج عن كونها متاجرة بالديون (وساطة مديونية)، ولا يخفى ما لارتفاع المديونيات من آثار سلبية على الاقتصاد .

فالمصارف الإسلامية تتميز بأنها تقوم بدور الوساطة بأسلوب (المشاركة في الربح والخسارة)، فهي تعامل أصحاب الفائض المالي على أنهم (شركاء في عائد استثمار أموالهم)، وتعيد تقديمها لأصحاب العجز المالي على أنهم (شركاء في عائد استثمارها)، مما يجعل هذه الوساطة (وساطة استثمارية) توظف في مشروعات حقيقية.

ثانيا: طبيعة النشاط المستهدف

أي النشاط الاقتصادي الذي توظف فيه الأموال المقدمة من المصارف، هل هو الاقتصاد الحقيقي ام الاقتصاد المالي.

فالمصارف الإسلامية تتميز بـ (ارتباط نشاطها بشكل وثيق بالاقتصاد الحقيقي)، بمعنى أن التدفقات المالية والنقدية التي يقدمها المصرف كتمويل أو يوظفها كاستثمار مرتبط دائما بالأصول والسلع الحقيقية سواء بإنتاجها وصناعتها أو تداولها بالمتاجرة بالبيع والشراء[1] وتقديم الخدمات التي تحتاجها كافة الوحدات الاقتصادية .

بينما المصارف التقليدية، تقدم النقود في شكل (قروض وتسهيلات ائتمانية) بغض النظر عن توجيهه لإنتاج وتبادل السلع الحقيقية أو شراء الأصول المالية كالأسهم والسندات أو حتى المضاربات وأسواق القمار والمديونية، والواقع الرأسمالي يشهد ويقر بان ما حدث في الاقتصاد من انفصال تام بين القطاع المالي والقطاع السلعي سببه المؤسسات المالية التقليدية.

ثالثا: الربح والخسارة

يشترك الطرفان في الربح قل أو كثر حسب اتفاقهما في التمويل الإسلامي، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل ألربوي بنتيجة ربحية المشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل.

-الخسارة تقع على رب المال في التمويل الإسلامي بينما لا يتحمل الممول في التمويل الربوي الخسارة، بمعنى أخر ان المستفيد في التمويل الإسلامي ولا يضمن الخسارة إلا حالة التعدي أو التقصير لان يده يد أمان، بينما في التمويل الربوي تعتبر يد ضمان.

- الربح في التمويل الإسلامي ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في العناصر الإنتاج بينما في التمويل التقليدي ربح وهمي[2].

[1] محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الاسلامية 10 وقفات للتعرف على المصارف الاسلامية**، قسم التمويل والاستثمار، جامعة مصراته، ص4.

[2] غربي ناصر صلاح الدين، حدوش شروق، **المنتجات الإسلامية بديل مناسب لتمويل الربوي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحثية مقدمة في النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، 2016، ص9.

المبحث الثاني: سمات المصارف الإسلامية، معوقاتها والمشاكل التي تواجهها

تتميز المصارف الإسلامية بمجموعة من السمات تنفرد بها، كما لها معوقات تعيق عملها إضافة إلى بعض المشاكل التي تواجهها. هذا ما سنتطرق إليه في المطالب التالية.

المطلب الاول: سمات المصارف الإسلامية

أصبحت المصارف الإسلامية واقعاً ملموساً تجاوز إطار التواجد خلال الربع الأخير من القرن العشرين واندفعت نحو آفاق التفاعل البناء مع مشكلات عصر الألفية الثالثة. وتتميز المصارف الإسلامية بخصائص وسمات معينة وتمارس اعمالها المصرفية بأسلوب مختلف عن اعمال المصارف التجارية التقليدية، فالمصارف التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالدين والائتمان إذ إن الوظيفة الاساسية للمصرف التجاري ترتكز على الاستدانة والإقراض بالفائدة أو الربا عن طريق الأخذ والعطاء. أما المصارف الإسلامية فأنها لا تتعامل بالربا مهما كانت صوره وأشكاله ايداعا وإقراضا واخذا او اعطاء، وهذه العلاقة المميزة بين المصرف الإسلامي وأصحاب الودائع لديه علاقة ليست قائمة على أساس دائن ومدين بل هي علاقة مشاركة ومتاجرة تأخذ أشكال عدة من أهمها المضاربة أو المشاركة أو المتاجرة أو المرابحة في عمليات البيع والشراء[1].

مما تقدم فإن المصارف الإسلامية تتسم ببعض السمات التي تميزها عن المصارف الأخرى. ومن أهمها[2]:

- الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع اعمالها المصرفية، إذ تلتزم بتمويل الانشطة التي تدخل في دائرة الحلال وتتجنب الانشطة الأخرى الواقعة في دائرة التحريم لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع مثل أنشطة صناعة الخمور وغيرها من الأنشطة غير الشرعية، فضلا عن عدم التعامل بالفائدة أو أي نشاط ينطوي على ربا أو غش أو احتكار أو استغلال لحاجة الناس.
- تستمد المصارف الإسلامية إطارها الفكري الاقتصادي من نظرية الاستخلاف، إذ تقوم هذه النظرية على أساس إن الله هو خالق هذا الكون وان الملكية الموجودة في هذا الكون هي الله وحده فهو مالك الملك، أما الإنسان فهو مستخلف في هذه الأرض ومن ثم فأن ملكية البشر للمال ليست ملكية أصلية ولكنها مكتسبة بالإستخلاف وان حيازتهم له مرتبطة بشروط هذا الاستخلاف التي حددها سبحانه في القرآن

[1] محمود حسن صوان، **اساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ، 2001، ص 90.

[2] حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل ٢**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 4، العراق، 2009، ص 105.

الكريم، قال الله تعالى: "وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه"[1] وقوله جل وعلا: "ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون"[2].

- إن المصارف الإسلامية تبذل قصارى جهدها من اجل تعبئة أقصى قدر من الإدخارات المكتنزة مستندة بذلك إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الإكتناز وتحاربه – لما يتضمنه الاكتناز من عدم الإنتفاع من الموارد – بهدف تأمين الانتفاع الاقتصادي من الموارد وبما يحقق عائدا لأصحابها وللمجتمع والاقتصاد ككل عند تجميعها واستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية.
- تعمل المصارف الإسلامية جاهدة في تقديم اقصى المنافع للمجتمع من خلال قيامها بالأعمال والنشاطات والخدمات التي من شأنها إفادة المتعاملين معها والمساهمين فيها فضلا عن إفادة المجتمع من خلال تطبيق روح الشريعة الإسلامية وأهدافها السامية مما يضفي على هذه المصارف الطابع الاجتماعي.
- تتجه المصارف الإسلامية نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الاقتصادية الأكثر أهمية للمجتمع بصورة عامة وانعكاس ذلك على تنمية القطاعات الاقتصادية وتطويرها في شتى المجالات وبالشكل الذي يقود إلى تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته.
- لا يعد الربح الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقه من خلال الأنشطة التي تزاولها رغم انه يبقى هدفا مهما لها بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية اقتصادية إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى والمتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد وتنميته وخدمة المجتمع يجعل هدف تحقيق الربح احد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها ولكنه ليس الهدف الأساسي الوحيد.
- إحياء نظام الزكاة إذ تقوم هذه المصارف وانطلاقا من رسالتها السامية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معا بالعمل على كل ما من شأنه إن يؤدي إلى تحقيق الرفاه والتقدم لأفراد المجتمع الإسلامي بأسره. ومن هنا فأن البنوك الإسلامية تقوم بتحصيل زكاة اموالها واموال عملائها ومن يرغب من المسلمين وإنفاقها في مصارفها الشرعية التي حددها الله سبحانه وتعالى[3].

[1] القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية 7.

[2] القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 129.

[3] حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، مرجع سبق ذكره، ص106.

المطلب الثاني: معوقات المصارف الإسلامية

تواجه المصارف الاسلامية جملة من المعوقات التي غالبا ما تعيق تقدمها ومن أهمها[1]:

1-عدم توفير الغطاء القانوني: من اهم العقبات التي تعترض مسيرة تقدم المصارف الاسلامية وتحد من توسعها عدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة لطبيعتها من قبل الحكومات في الدول الاسلامية ، والمشكلة ان القوانين التي تحكم انشطة المصارف الاسلامية وخاصة التي تنظم علاقتها بالبنك المركزي مثل معدل الاحتياطات والسيولة النقدية وقيود التمويل قد وضعت على نمط القوانين الغربية والتي لا تلائم طبيعة الاستثمار الاسلامي ، ويتم التغلب على هذه المشكلة من خلال منح المصارف الاسلامية لتراخيص العمل من قبل الحكومات الاسلامية ودعمها بسن القوانين الايجابية التي تلائم طبيعتها المصرفية.

2-الافتقار الى الكفاءات والكوادر المؤهلة: يتطلب العمل المصرفي تأهيلاً خاصاً وكفاءات ادارية مدربة تكون على المام بطبيعتها المصرفية على اعتبار انها تختلف عن المصارف التقليدية. ويتم علاج هذه المشكلة من خلال تنظيم الدورات المتخصصة وورش العمل بالتعاون مع الهيئات الدولية مثل المجلس العام للبنوك الاسلامية ومعهد التدريب بالبنك الاسلامي للتنمية.

3-قلة الادوات والاساليب المصرفية: رغم ابتكار المصارف الاسلامية للعديد من الصيغ والآليات المصرفية الاسلامية في هذه المرحلة إلا أنه لا تزال بحاجة الى المزيد من هذه الادوات. والتحدي الذي يواجه المصارف الاسلامية هو حاجتها لآليات تستطيع التوفيق بين رسالتها في التنمية واعمار الارض والتي تتطلب توظيف المدخرات في مشروعات طويلة الاجل وذات مخاطر مرتفعة وبين رغبات المودعين في سهولة تسييل الودائع مع قلة المخاطر، وان نقص الادوات الملائمة ترتب عليه مشكلتين كبيرتين:

-الأولى: الاحتفاظ بجزء كبير من الودائع في حالة سيولة نقدية لمواجهة رغبات السحب المفاجئة مضحية في ذلك بالعائدات نظير كسب ثقة عملائها.

-الثانية: الاتجاه الى الادوات قليلة المخاطر وقصيرة الأجل مثل صيغ المرابحة مما ابعدها ذلك عن رسالتها ونهجها التنموي. وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي للمصارف الاسلامية ابتكار ادوات استثمارية طويلة الاجل وسهلة التسييل مثل الاوراق المالية وصناديق الاستثمار ، كما يتحتم عليها تطوير آليات لضخ وامتصاص السيولة مثل الاسواق المالية الاسلامية.

[1] نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، العراق، 2010، ص144.

4-تحديات العولمة: ظهر في السنوات الاخيرة تحد جديد يواجه المصارف الاسلامية يتمثل في المنافسة الشرسة من قبل المصارف العالمية والتي تمتاز بإرتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الاسلامية. ويفرض هذا التحدي ان تتجه المصارف الاسلامية لتحقيق مستوى الجودة الشاملة في خدماتها المصرفية وذلك من خلال تطبيق احدث اساليب التقنية والاتصال.

5-ضالة أحجام المصارف الاسلامية رأس المال : تعتبر رؤوس اموال المصارف الاسلامية العاملة حالياً ضئيل جدا مقارنة بالمصارف العالمية ، حيث أظهرت الدراسات ان قرابة (75%) من المصارف الاسلامية يبلغ رأسمال كلاً منها اقل من (25) مليون دولار امريكي فقط ، مما يحول دون تحقيق الاهداف التي اسست من اجلها ويعيق من نموها إذا ما طبقنا عليها معايير كفاية رأس المال وحجم الودائع التي يمكن لها استقطابها ، ليس هذا فقط بل ايضاً معايير الاستثمار والتمويل التي تحد من منافستها للبنوك الاعتيادية في التنمية المأمول منها. وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي على المصارف الاسلامية تطبيق سياسة رفع رأس المال وتوسيع قاعدة المساهمين لاسيما الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده المنطقة حالياً بإندماج المصارف الاسلامية فيما بينها لتكوين كيانات كبرى تستطيع الصمود في ظل العولمة امام المصارف العالمية المنافسة.

6-ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الاسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية: تواجه المصارف الاسلامية تحدٍ كبير يتمثل في ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية ، مما نتج عنه تضارب الفتاوى الفقهية في معاملاتها. فمثلاً بعض المصارف تجيز أعمال التورق والبعض الآخر لا يجيز العمل به، لذا على المصارف الاسلامية ايجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي من خلال الندوات وورش العمل التي تضم متخصصين مصرفيين وشرعيين فيما بينها وتوحيد الفتاوى[1].

7- ضعف التنسيق والتحالف: من الظاهر على العمل المصرفي الاسلامي بين المصارف العاملة عدم التعاون والتكاتف والتحالف بين المصارف الاسلامية مما يظهر ان هناك نوع من العمل بروح الفردية فيما بينها ، حيث يؤكد هذا من تفرد أكثر من مصرف في العمل وفي منطقة واحدة وبدون أي تحالف يخدم سير العمل و/أو يدعم التكاتف في مواجهة اقتناص الفرص لتمويل المشروعات الكبرى مما يفقدها وطأة القدرة لمنافسة المصارف التقليدية.

[1] نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، مرجع سبق ذكره، ص145.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية

هناك عدة مشكلات أسفرت عن تجربة البنوك الإسلامية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

1-صعوبة ممارسة المضاربة: وذلك نتيجة[1]:

- ما يشير إليه بعض الباحثين من الخطر الأخلاقي الذي مصدره تصرفات المضارب في غير صالح صاحب رأس مال المضاربة، بما في ذلك إخفاء بعض المعلومات بقصد الحصول على ما لا يستحقه.
- خطر المماطلة في سداد رأسمال المضاربة وأرباحها.
- التكاليف الإدارية المبالغ فيها، يحملها المضار على تكلفة المضاربة وتضر بالتالي بصافي الأرباح التي على أساسها يتم توزيع العائد النهائي.
- الحاجة إلى توفير صيغة للحوافز في عقد المضاربة.
- خطر ضياع جهد العامل إذا فشل المشروع.

2-مشكلة الرقابة الشرعية: معناه أن القوانين الموجودة حاليا أنظمة ربوية وليس هناك قوانين خاصة لمثل هذه الحالات التي لا تتعامل بالربا.

-القوانين الخاصة التي أنشئت البنوك الإسلامية بموجبها لم تعط أهمية كبيرة لعلاقتها بالبنوك المركزية في البلد الذي تعمل به رغم الحاجة المتبادلة لكل منهما إلى الآخر.

معناه عدم استفادة البنك الإسلامي من تسهيلات البنك المركزي وهذا يؤدي بدوره إلى:

- جعل مدة التمويل قصيرة الأجل أو متوسطة.
- الاحتفاظ بسيولة كبيرة لموجهة أي طارئ قد يحصل.

3-الآثار السلبية لغلبة المرابحة والبيوع الآجلة في العمل المصرفي الإسلامي: والتي من أهمها التأثير في مصداقية البنوك لدى الجماهير وفشل البنوك في إقناع الناس بالفارق بين المرابحة والقرض، فضلا عن افتقار المرابحة إلى المرونة.

4- التفاوت بين البنوك الإسلامية في معالجتها لمشاكل المماطلة والضمان المصرفي والتجارة في العملات: الأمر الذي يسيء إلى سمعة البنك الإسلامي ويشوه صورته[2].

---

[1] ميطالي مريم، بودراجي رحاب، **البنوك الاسلامية أساليب التمويل فيها وتجاربها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، تخصص نقود بنوك ومالية، المركز الجامعي بالمدية، 2006-2007، ص59.

[2] نجاح عبد العليم أبو الفتوح، **مراجعة علمية لكتاب بحوث في النظام المصرفي الإسلامي**، تأليف محمد نجاة الله صديقي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ط17 ،العدد1 ، السعودية، 2004، ص 112.

وهنالك مشكلات عامة يمكن حصرها في[1]:

-مشكلات تمويلية: تتمثل في وجود خلل في الهيكل التنظيمي لبعض البنوك الإسلامية، وميل أنواع وأحجام الموارد المتاحة لأن تكون قصيرة الأجل وضعف الأوعية الادخارية والقصور في استحداث أوعية جديدة، ووجود خلل في إدارة السيولة، وبعضها الآخر يعاني من فائض كبير في السيولة.

- مشكلات بيئية ومحلية: منها عدم وضوح طبيعة التعامل المصرفي الإسلامي وصيغه لدى أغلب المتعاملين، وعدم وضوح طبيعة عمل البنوك لدى بعض أجهزة الرقابة المصرفية.

- مشكلات التوظيف والاستثمار: التي نجمت عن ضعف إمكانيات أجهزة الاستثمار في بعض البنوك، خاصة في مجال دراسة المشروعات والعمليات وتقييمها، وعدم وجود إستراتيجية محددة للتوظيف والنقص في كفاءة أجهزة المعلومات والاستعلامات.

[1] ميطالي مريم، بودراجي رحاب، مرجع سبق ذكره، ص60.

خلاصة الفصل

يمكن القول أنه منذ أن ظهرت البنوك الإسلامية في عالمنا الإسلامي وهي تزداد أهمية يوما بعد يوم، فأصبحت البنوك الإسلامية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، ولقد طورت البنوك الإسلامية من خدماتها البنكية، فأصبحت تقدم المنافع المالية والاستثمارية لزبائنها بما يسد حاجياتهم ويحقق رغباتهم، وأعتمد في ذلك على أساليب تمويلية عديدة.

الفصل الثاني:

دور المصارف الإسلامية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية

تمهيد

يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي نظاما متميزا بخصائصه، فهو يضفي على المعاملات الاقتصادية لمسة التكامل الاجتماعي، ولو نظرنا في الخلفية الفلسفية التي يقوم عليها الإقتصادي الإسلامي كنظام لوجدنا فيه نوعا من الخصوصية التي لا نجدها في النظم الاقتصادية الأخرى، نظرا إلى الروافد التي تأسست عليها تلك الخلفية والتي تهدف جميعها إلى تحقيق التنمية المنشودة التي فشل الفكر الاقتصادي الغربي في تحقيقها بالنسبة إلى الكثير من الشعوب الإسلامية. ويعتبر مفهوم التنمية في النظام الاقتصادي الإسلامي مفهوم واسعا فهي ليست عملية إنتاج فحسب وإنما عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع وهي أيضا ليست عملية اقتصادية بحتة وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الإنسان وتقدمه في المحالين الروحي والمادي.

ويعتبر التمويل الإسلامي تمويلا يتوافق ومنطق التنمية من منظور إسلامي فمبادئه تصبوا في مجملها إلى تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي، كما أن الأساس الذي يقوم عليه نظام التمويل هذا هو تحريم الربا.

كما تلعب صيغ التمويل الإسلامي دورا مهما في تحقيق أبعاد التنمية.

المبحث الأول: ماهية التنمية

ظهر مفهوم التنمية في العصر الحديث، واهتمت به الدول الحديثة بشكل كبير، نظرا إلى الآثار الإيجابية التي تترتب عليها في جميع مجالات الحياة، وتأثيرها الحساس والمباشر في حياة أفراد المجتمع، لذلك وضعت الخطط الإستراتيجية المدروسة في سبيل تحقيق أنواع التنمية المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

تعددت تعريفات التنمية حيث كل باحث يعرفها على حسب مفهومه، فيما يلي سنقوم بذكر البعض من هذه التعريفات:

أولا: التنمية لغة

تعني الزيادة، ونما ينمي نمياً: زاد وكثر، ويقال: نما الخضاب: أي ازداد حمرة وسوادا[1].

ثانيا: التنمية اصطلاحا

لها العديد من التعريفات، فكل باحث يعرفها انطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه، نذكر منها:

-عرفها الجوهري بأنها: التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الإجتماعية والإقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الإنتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها[2].

- تعرف بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية.

كما تعرف بأنها الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته. وتعرف كذلك بأنها ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة[3].

---

[1] عبد الرحمن عباس محمود، **التنمية الإقتصادية في الفكر الإسلامي**، مجلة الجامعة العراقية، العدد 3/36، العراق، 2016، ص197.

[2] عبد الرحمن عباس محمود، مرجع نفسه، ص197.

[3] حسن عالي، **استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد1، الجزائر، 2015، ص7.

-أما العسل فيعرفها بأنها: فعل إرادة واعية، مدربة، في مجتمع تحكمه سلطة مريدة لا مزعنة، مخططة لا منفذة[1].

من خلال التعاريف السابقة للتنمية يمكن القول أنها عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواء اجتماعيا، أم اقتصاديا، أم سياسيا، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه.

ثالثا: التنمية من منظور اسلامي

التنمية من المنظور الإسلامي تعني : " عملية تطور وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن، وبشكل مستمر وشامل لقدرات الإنسان ومهارته المادية والمعنوية، تحقيقا لمقصود الشارع من الإستخلاف في الأرض، برعاية أولي الأمر، ضمن تعاون إقليمي وتكامل أممي، بعيدا عن أي نوع من أنواع التبعية[2].

المطلب الثاني: أنواع التنمية وخصائصها

لدى التنمية من السمات والخصائص ما يميزها عن غيرها إضافة إلى تعدد انواعها. ففي هذا المطلب سنتطرق إلى التعرف على أنواع التنمية (أولا) وخصائصها (ثانيا).

أولا: أنواع التنمية

للتنمية عدة أنواع يمكن اختصارها فيما يلي:

أ-التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي إجراءات تتخذ عن قصد، من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان (...)، لأن زيادة السكان تخلق مشاكل للمجتمع، قد يكون من شأنها انخفاض الدخل الحقيقي وما يترتب على ذلك من آثار تخفض المستوى الصحي والثقافي والاجتماعي. الدكتور عبد القادر محمد عبد القادر عطية من جهته يقول: "ويمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج".

[1] عبد الرحمن عباس محمود، مرجع سبق ذكره، ص197.

[2] عماد فراح، **دور البنوك الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2013-2014، ص3.

فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر في المجتمع، تتحقق إذا قل عدد الأفراد أو الأسر الذين يعيشون تحت حد الفقر أو قلت نسبتهم في إجمالي السكان. وإذا ارتفع مستوى الدخل للأفراد الذين ظلوا يعيشون تحت حد الفقر، وكذلك إذا انخفض التباين بين دخول الأفراد الذين يعيشون تحت حد الفقر. وعليه فإن "التنمية الاقتصادية، هي العملية التي تتم بها التنمية في كل مجتمع، اشتراكيا كان أو رأسماليا متقدما كان أو متخلفا، كل المجتمعات تقوم بعملية التنمية اقتصاديا ، أي التنمية لقواها الإنتاجية وإلا انهارت وهي تحدد لنفسها الهدف من وراء هذه العملية، بحسب درجة نمو ونضج القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج فيها، وهذا الهدف هو عندئذ تحقيق الربح وتكوين الثروات الفردية في ظل الرأسمالية، أو تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لجميع المواطنين[1].

لم تكن أهداف التنمية الاقتصادية سوى انعكاس لما تضمنه مفهومها من أبعاد ومفردات على النحو المشار إليه. ففي ظل المفهوم التقليدي للتنمية اقتصرت الأهداف الإنمائية على تلك المتعلقة بزيادة حجم الدخل القومي، والتخصيص الأمثل للموارد الطبيعية، وتحرير التبادل التجاري ودعم استثمار رؤوس الأموال وإدارة الديون بينما تنطوي التنمية بمفهومها المعاصر على خمسة أبعاد: إلى مائة وتسعة وستين مقصد للتنمية، ويمكن إيجاز تلك الأهداف على النحو التالي[2]:

- القضاء على الفقر بجميع صوره.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي.
- تحسين أنماط المعيشة والصحة ومستوى الرفاهية.
- ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- توافر المياه النظيفة وإدارتها في إطار مبدأ الاستدامة.

ب- التنمية الإجتماعية:

أصبحنا نسمع كثيرا عن التنمية الاجتماعية وهي التي تسعى للاهتمام بالعنصر البشري بمكوناته المتعددة: القيم والسلوكيات والاتجاهات، وكذلك تهتم بإعداد الفرد ككائن بشري من حيث تعليمه وتدريبه

[1] دحماني علي، **أنواع التنمية واهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد17، العراق، 2010، ص102.

[2] عبير محمد علي عبد الخالق، **تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد 13، الاسكندرية، 2022، ص46.

وإكسابه الخبرات والمهارات التي تجعله عنصرا إيجابيا مساعدا في عملية التنمية وليس معيقا لها، كما تعمل على خلق القيادات التي تحمل مسؤولية النهوض بمجتمعاتها وإدارة شؤونها متعمدة على إمكاناتها ومواردها المادية والبشرية لتلبية حاجات أفرادها.

ويمكن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية طبقا لهذا المفهوم من خلال:

1- إحداث تغيير مقصود لتطوير وتنظيم المجتمع المحلي باستخدام موارده المتاحة والعمل على تنميتها إلى أقصى الحدود بالاعتماد على الجهود الذاتية للمواطنين والتعاون مع جهود الدولة.

2- معالجة التخلف وتحسين البيئة وتوفير الخدمات وتلبية احتياجات أفراد المجتمع.

3-تنمية الموارد البشرية وإكساب الأفراد قيما اجتماعية ترفع مستواهم وخلق قيادات محلية قادرة على تحمل مسؤولية تنمية المجتمعات المحلية والنهوض بها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لأن التنمية الاجتماعية تعتمد أساسا على المشاركة الشعبية.

وقد ركز العلماء على الجانب أو البعد الإجتماعي في تحليلهم لمفهوم التنمية وأطلقوا عليه التنمية الاجتماعية، ويرون أن مفهوم التنمية الاجتماعية يشير إلى نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الجماعات في المجتمع، وهذا على أساس أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد أو الجماعات تسود فيما : اجتماعية، كما يضيف أنصار هذا الرأي أن البعد الاجتماعي يمثل مكانة هامة بالنسبة للتنمية الشاملة لأنه يتضمن في معناه تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع. من جانب آخر استطاع بعض علماء الاجتماع وغيرهم تحليل مفهوم التنمية الاجتماعية: بأنه عبارة عن عملية المشاركة في التغير الاجتماعي بهدف إحداث تقدم مادي واجتماعي، بما في ذلك المساواة والحرية وغيرها من الحقوق، التي تخدم غالبية الأفراد في المجتمع. وأشاروا إلى مفهوم التنمية الاجتماعية، الذي يشير أيضا إلى التغير الشامل لكل القوى الاجتماعية وغير الاجتماعية. والتنمية الشاملة أصبحت تستخدم دوليا على نطاق واسع الآن، وهي لا تشير إلى النمو الاقتصادي وحده أو الاجتماعي وحده ولكنها تشير إلى التغير المقصود والمستهدف[1].

ج- التنمية البشرية:

إن مشكلة التنمية مشكلة متعددة الأوجه تتعلق كذلك بعدم كفاءة الموارد البشرية، والتنمية الاقتصادية تعكس الاهتمام بالمسائل الكمية، لكن لا تؤدي بالضرورة وبطريقة تلقائية إلى التنمية البشرية، فإدراج هذه

[1] ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر ، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منوري قسنطينة، 2009-2010، ص ص 21-22.

القضية في المسار الرئيسي للسياسات والبرامج والمشروعات الوطنية ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية أمر بديهي.

الإهتمام بالتنمية البشرية يضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية. لكن في عملية النمو الاقتصادي ينظر للإنسان على أنه عنصر من عناصر الإنتاج مثله مثل رأس المال المادي والأرض، فهو وسيلة من بين الوسائل الأخرى أو مورد فقط، فهو بهذا ينظر إليه على أساس تنمية الموارد البشرية. أما من خلال التنمية البشرية الحقيقية فهو ليس وسيلة فقط، وإنما كهدف يحكم على جدوى برامج الاستثمار، من خلال تأثيرها في مقدرة الناس على القراءة والكتابة والتعلم، وتأثير هذه البرامج على مستوى التغذية وعلى مستواهم الصحي. فهي تعد برامج مجدية إذا ساعدت القدرات البشرية في نوعية حياتهم بطريقة تلقائية حتى إذا كان العائد النقدي الصافي صغيرا[1].

د- التنمية المحلية:

يؤكد الكثير من المفكرين والباحثين في حقل التنمية المحلية بأنها المرتكز المفصلي في أي تنمية شاملة. ولعل من أبرز هذه التعاريف التي تؤكد هذا التوجه نجد:

تعريف محي الدين صابر، حيث يؤكد على حداثة المفهوم بقوله:" إنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس من القواعد والمناهج الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية (الأفراد)، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من طرف أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".

كما تعرف أيضا بأنها: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع تنبني على الفعل التشاركي الايجابي".

وتعرف من منظور شمولي بأنها: "مجموع العمليات الهادفة لإحداث تحولات هيكلية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والبيئية، على مستوى المجتمع المحلي"[2].

[1] دحماني علي، مرجع سبق ذكره، ص121.

[2] عيسات العمري، **معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي**، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 2، الجزائر، 2016، ص ص167-168.

وانطلاقا من هذه التعاريف نستنتج أنها تتفق جميعا على أن التنمية المحلية هي حجر الزاوية في التنمية الشاملة وعلى كونها تستهدف الإرتقاء المستمر بمستوى معيشة المواطن المحلي، لأجل أن ينخرط في التنمية المجتمعية، ويسهم بذلك في بناء المجتمع الذي هو جزء منه له حقوق تؤخذ وواجبات تؤدى فهي بذلك تنبني على المقاربة التشاركية أخذة في عين الاعتبار استثمار الموارد المحلية المتاحة وتطويعها الخدمة الصالح العام المحلي، والإسهام الفعلي والفعال في التنمية المجتمعية الشاملة.

هـ– التنمية السياسية:

ثمة اختلافات كبيرة بين الباحثين حول مفهوم التنمية السياسية وقمة صعوبات كثيرة أيضا تحول دون وصولهم إلى تعريف موحد. وقد عبر لوسيان باي L.W.pye عن هذه الحقائق بشكل واضح وصريح خلال تقديمه المجلد الخامس من سلسلة دراسات في التنمية السياسية(Studies in political development) ومن المتفق عليه أن التنمية السياسية ما هي إلا أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشاملة، ومن ثم فهي عملية معقدة متشابكة تتداخل مع كثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية . ويحفل حقل التنمية السياسية بالعديد من التصورات والاجتهادات التي طرحها الباحثون من أجل تحديد مفهوم التنمية السياسية، إذ تعتبر شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمن للنظام الداخلي فضلا عن تطبيق القانون. وهناك تصور يرى أن التنمية السياسية التحديث السياسي، أي هي عبارة عن المحصلة السياسية لعملية التحديث السوسيو اقتصادي، أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات والمصاحب لها.

وتهدف عملية التنشئة السياسية إلى نقل الثقافة السياسية للمجتمع عبر الأجيال، أو خلق ثقافة سياسية جديدة أو تعديل أو تغيير الثقافة السياسية السائدة، ومن خلال هذه الأدوار وفعالياتها تسهم بقدر كبير في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي المنشود، وتمثل في الوقت نفسه ميكانيزما أساسيا بالنسبة لمتطلبات التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية بوجه خاص، لذا فهي تمثل أولوية رئيسية لدى المجتمعات النامية حديثة الاستقلال، والمجتمعات المتقدمة على حد سواء وهي في كل الأحوال تتأثر بالتركيب الطبقي للنظام السياسي، والنسق الإيديولوجي[1].

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن التنمية الشاملة تتضمن كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلوغ الهدف المنشود، وأن كل بعد يكمل الآخر؛ فلا يمكن قيام تنمية اقتصادية دون

[1] ليلى لعجال، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

تنمية سياسية، كما لا يمكن إحداث التنمية الاقتصادية والسياسية دون تنمية اجتماعية وهنا نلحظ تكامل هذه الأبعاد فيما بينها.

ثانيا: خصائص التنمية

هناك نظرتان لمفهوم التنمية[1]:

النظرة الأولى: تعتمد على التنمية هي (عملية) على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لإعتبارها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة وهي تسير في اتجاه واحد.

أما النظرة الثانية: فتنظر إلى التنمية بوصفها "أداة" وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع من وراء عملية التنمية.

المطلب الثالث: أهمية التنمية

تبدو أهمية التنمية من خلال[2]:

- يشعر الفرد في ظل التنمية شعورا حقيقيا بوجود الدولة، حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع أو الدولة، وهي تغرس في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجماعي أو المشاركات الوجدانية الجماعية.
- تظهر أهمية التنمية في تحقيق وتأمين المجتمع أو الدولة وضمان استقراره وعدم جنوحه إلى الإنحراف والإلتجاء إلى المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفراده وتحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية.
- تعتبر التنمية والإنتعاش الإجتماعي عاملا من عوامل تحقيق الإرتقاء بالإنسانية ومعاييرها، فوظيفة الإنعاش تتعدى حدود القوميات للدول وبذلك يعتبر عاملا أساسيا في تقريب وجهات النظر بين مختلف الدول وتحقيق التفاهم بينها وإشاعة السلام بين ربوعها.
- تغرس فكرة التنمية بين أفراد المجتمع الفضائل الروحية والمعايير الأخلاقية والمعاني الإنسانية الريفية التي من شأنها الرقي بوعي المجتمع وحساسية الأفراد وأذواقهم.

[1] حسن عالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

[2] مالك صبرينة، عبد المزيان زكية، **دور النقل العمومي بالتنمية المحلية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستير في علم الاجتماع التنمية الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع التنمية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013-2014، ص68.

- وتأتي أهمية تنمية المجتمع المحلي من حيث أنها وسيلة المجتمعات النامية لمحاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة وتعويض فترة التخلف وهي إذا كانت تمارس في المجتمعات الحضرية والريفية على قدم المساواة.

المبحث الثاني: الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي

تستخدم البنوك الإسلامية صيغا تمويلية مختلفة، غير أن هذه الصيغ منها ما هو قائم على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة حيث يشترك كل من البنك الإسلامي وعميله في ملكية المشروع الممول. ومنها ما هو قائم على مفهوم المديونية كالمرابحة والتي ينتج عن التعامل بها مديونية ثابتة في ذمة العميل المستفيد من التمويل.

المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي، خصائصه وأنواعه

للتمويل الإسلامي دور هام في الحياة الإقتصادية كونه المحرك الأساسي للإقتصاد فهو يدعمه بالأموال اللازمة للقيام بعملية الإستثمار والسعي لتحقيق التنمية.

أولا: تعريف التمويل الإسلامي

أ–مفهوم التمويل:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل من وجهة النظر الاقتصادية، ومنها:

–جاء في القاموس الإقتصادي أنه:" عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها.....فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين:

ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (عدد وطبيعة البنايات، الآلات، الأشغال، اليد العاملة.....).

ناحية مالية: تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل[1].

–عرفه عبد الفتاح حسن بأنه: "تدبير الأموال في المشروع".

–وعرفه عبد العزيز هيكل بأنه: " مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل"[2].

[1] عاد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، **التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017–2018، ص3.

[2] محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة –دراسة لأهم مصادر التمويل–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2006، ص30.

ومما نلاحظه من التعريفات السابقة أنها تتجاهل البعد الاجتماعي للتمويل وتركز فقط على البعد المادي كما أن التعاريف السابقة تحمل ذكر مصادر التمويل التي يجب أن يكون مصادر مشروعة وذلك هو جوهر الإختلاف بين التمويل الإسلامي وغيره.

ب–مفهوم التمويل الإسلامي:

يعتبر التمويل الإسلامي أحد الأسس التي بات يعول عليها لعمارة الأرض، وذلك وفق إتباع مجموعة من الأسس والمبادي التي تركز على الشريعة الإسلامية، فما المقصود بالتمويل الإسلامي؟

–هو نوع من التمويل، أو على الأصح أسلوب في التمويل، يستند إلى قاعدة فقهية معروفة مهمة وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل. ويشير التمويل الإسلامي أيضا الخدمات المالية التي يتم أداؤها حسب المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها[1].

–التمويل الإسلامي هو: "تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها (البنك) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها، ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد "مباح"، أما الإستثمار المباح فهو توظيف الأموال من قبل مالكها في مجالات استثمارية معينة ضمن أحكام الشريعة الإسلام بهدف تحقيق الأرباح مثل الإستثمار في الأوراق المالية المباحة شرعا أو شراء الأصول الثابتة بهدف تأجيرها أو إعادة بيعها"[2].

–يعرفه الدكتور فؤاد السرطاوي بأنه:" أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والإستثماري"[3].

– عرف منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه : " تقديم ،ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية". وأورد الصديق طلحة مفهوم التمويل الإسلامي بأنه: " يشمل إطاراً شاملاً من الأنماط والنماذج و الصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية .

---

[1] رانا فراح، **دور التمويل االسالمي في دعم وتفعيل الاستثمار في الجزائر دراسة حالة –بنك البركة–**، مذكرة ل نيل شهادة ماستر أكادمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018–2019، ص17.

[2] عاد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص3.

[3] قدي عبد المجيد، بوزيد عصام، **التمويل في الإقتصاد الإسلامي –المفهوم والمبادئ–**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 5–6 ماي 2009، ص4.

وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصرا أساسيا لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه و ذلك وفق أسس وضوابط و محددات واضحة مثل تنظيم الزكاة و الإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الإلتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

ثانيا: خصائص التمويل الاسلامي

يختلف التمويل المصرفي في الاقتصاد الاسلامي عن مثيله في الاقتصاد الوضعي، من خلال منهجه وآلياته، والأهداف المرجوة منه، وذلك لتأثره بالشريعة الإسلامية. ومن أهم ركائزه تحريم التعامل بالربا (سعر الفائدة)، وشرع بديلا له وهو الربح. وذلك بهدف عدم الاستغلال غير المشروع في المعاملات الإقتصاية، وحماية المدخرين والمستثمرين في آن واحد.

وذلك بهدف عدم الاستغلال غير المشروع في المعاملات الاقتصادية، وحماية المدخرين والمستثمرين في آن واحد.

1-مبدأ تحريم سعر الفائدة:

أ-تعريف سعر الفائدة:

الفائدة لغة: ما استفيد من علم أو مال. وقد استعملها الفقهاء بمعناها الأعم، وعنوانها مطلق الزيادة التي تحصل للإنسان من شيء له[2].

ويستعمل مصطلح الربا للدلالة على نفس المعنى، والربا لغة هو: الزيادة والنماء، وقد جاء في لسان العرب "ربا الشيء، يربو، ربو، ورباء: زاد ونما[3]"، وهو كذلك الزيادة على أصل المال من غير البيع[4].

---

[1] قدي عبد المجيد، بوزيد عصام، مرجع نفسه، ص4.

[2] بن عبد الفتاح دحمان، **سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية العالمية الراهنة**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني يومي 5-6 ماي 2009، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص33 .

[3] حسن محمد الرفاعي، **بدائل معدل الفائدة في الاقتصاد الاسلامي ودورها في إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية (الأسس النظرية وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية)**، بحث مقدم في اطار المؤتمر الدولي الرابع بكلية العلوم الادارية في جامعة الكويت، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، 15-2010/12/16، ص55.

[4] عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي، **نحو نموذج لمعدل العائد في الاقتصاد الاسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، ص43.

الفائدة اصطلاحا: سعر الفائدة هو: ما يترتب على الشيء ويحصل منه، من حيث أنها حاصل منه واستعملها فقهاء المالكية بمعناها الأخص في العروض لتدل على كل نماء أو زيادة في غير عروض التجارة. ومثلوا لها بكل ما استفاد المرء بطريق الميراث أو العطية، وما زاد من ثمن عروض القنية –وهي السلع التي يتخذها الإنسان لنفسه لا للإتجار بها– إذا باعها المشتري بأكثر منه، وكذا ما تولد عن المواشي والأشجار من صوف أو لبن أو ثمر إذا كانت أصولها مشتراة للإقتناء لا للتجارة[1].

ب–مبدأ تحريم سعر الفائدة:

هناك إجماع بين الفقهاء على تحريم الفائدة باعتبارها الربا المحرم في القرآن والسنة، ولم يكن التحريم المبررات اقتصادية، لكن المفكرون المسلمون اجتهدوا في تعليل هذا التحريم ومنطقية تطبيقه وآثاره الاقتصادية، وفي البديل الذي يمكن أن يقوم بدوره، سواء على مستوى التحليل الكلي أو الجزئي، فعلى المستوى الكلي، نفى "شابرا" " (chabra1985)الآثار السلبية لإلغاء الفائدة علي الاقتصاد اللاربوي وقد استنتج في تحليله أن إلغاء الفائدة في الاقتصاد سوف لن يؤثر على التخصيص الأمثل للموارد، وذلك لأن تكلفة رأس المال في الاقتصاد الإسلامي سوف لا تكون صفرا، إذ إن نسبة مشاركة رأس المال في الأرباح في التمويل بأسلوب المشاركة أو المضاربة تمثل تكلفة تستقطع من عوائد الاستثمار، كما الفائدة ليست الوسيلة الوحيدة لتخصيص الموارد كما استنتج أن إلغاء الفائدة سوف لن يؤثر على الادخار والتراكم الرأسمالي، لأن الدراسات أثبتت ضعف العلاقة بين الفائدة، والإدخار كما نفي تأثير هذا على الاستقرار الاقتصادي، بل أكد أن عدم استقرار الاقتصاد سببه عدم استقرار أسعار الفائدة، كما أن إلغائه سوف لن يؤثر على النمو الاقتصادي أو على الودائع المصرفية أن سعر فالقرض للإرفاق بالمعسر كما تقر السنة النبوية كذلك كل" قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا". فالفقهاء يقرون أن المقرض إذا اشترط على المقرض أية زيادة مقابل قرضه، فإن هذه المنفعة باطلة وهي محرمة لتضمنها معنى الربا وهذا حما يوصل إلى عدم قبول التعامل بالفائدة في المنظر والإسلامي ومن الفقهاء من استعمل مصطلح سعر الفائدة صراحة، على سبيل المثال عندما سئل ابن تيمية رحمه الله تعالى عن "رجل اضطر إلى قرضة دراهم، فلم يجد من يقرضه إلا رجل يأخذ الفائدة"، كما انتقد جل الفقهاء المسلمين المقولات بأن الفائدة هي مكافأة للمدخرات وتمثل إنتاجية رأس المال وأن الفائدة تنشأ بسبب الفرق بين القيم الحاضرة والآجلة للسلع الرأسمالية[2].

[1] سعد بن عبد الله السبر، **التأجير المنتهي بالتمليك**، فقه مقارن المعهد العالي للقضاء، ربيع أول، 1429، ص22.

[2] بن عزة محمد، مداخلة بعنوان صيغ التمويل في الاقتصاد الاسلامي ودورها في تحقيق الانضباط المالي، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص 516.

2-الربح ... البديل الشرعي سعر الفائدة:

الربح هو الزيادة على رأس المال الناجمة عن تقليب رأس المال. واتحاده بعناصر الإنتاج عند الفقهاء: الربح ما ينمو بالبيع. . فعن ابن حزم قال: "ولا يسمى ربحا إلا ما نما بالبيع" أما ابن خلدون فيقول: " اعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيا ما كانت السلعة من دقيق أو حيوان أو قماش، وذلك القدر النامي يسمى ربح"، وعن ابن قدامة ربح مال التجارة : "هو زيادة قيمة عروض التجارة."

ويقول النماء: في الغالب في التجارة إنما تحصيل بالتقليب"[1].

ثالثا: أنواع التمويل الإسلامي

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي هما التمويل التجاري والتمويل المالي، فنسمي عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الاستثماري إلى الطرف المستفيد من التمويل بالتمويل المالي، بينما التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر ففي التمويل المالي يمكن لرب المال أن يقرر في شيئين فقط هما[2]:

- اختيار المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربط معه، ومنها نوع النشاط الاستثماري ومحاله.
- أو اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره.

أما التمويل التجاري فرب المال يتحلى بصفة التاجر كاملة أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده من اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل الذي قد يستفيد. السلعة استهلاكا أو استغلالا ويترتب عليه ذلك التزامات لصاحب السلعة.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن التمويل التجاري يقوم على البيع، في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين رأس المال والعمل وأهم ما يميز بين النوعين أن الأول لا يمكن أن يحل محل الثاني لأنه لا يسد الحاجات التي من اجلها أبيح التمويل المالي، ولأنه لا يستطيع استيعاب كل الظروف التي تطرأ على عمليات التمويل.

[1] بن عزة محمد، مرجع نفسه، ص516.

[2] عاد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص4.

بالإضافة إلى هذا، يوجد نوع آخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان، يسمى بالتمويل التعاوني أو التكافلي، فالتعاون والبر والإحسان خصال حثت عليها الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومحاربة للطبقية والفقر فيه، ونلمس هذا النوع من التمويل في أموال الهبة والوقف والقرض الحسن.

وتحت كل نوع من هذه الأنواع المذكورة توجد مجموعة الصيغ التمويلية التي تختلف كل منها عن الأخرى، وهذا ما يجعل التمويل الإسلامي يغطي كافة احتياجات الممول ويمكنه من استيعاب جميع الظروف الممكنة لأي مشروع كان[1].

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

لأجل تحقيق أهدافها الاستثمارية تستخدم البنوك الإسلامية صيغا تمويلية مختلفة تقوم أساساً على القاعدتين الفقهيتين "الغنم "بالغرم والخراج بالضمان. وفي ما يلي أهم التطبيقات المعاصرة لصيغ التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية:

أولا: صيغة المشاركة

1-تعريف المشاركة:

المشاركة والشركة والشراكة بمعنى واحد في المصطلح الفقهي اللغوي، وقد استحدثت البنوك الإسلامية لفظ "المشاركة" لأسباب فنية كون أن الشركة والشراكة كلمتان أصبح لهما مدلول اصطلاحي شائع في القانون الوضعي يختلف عن معنى الشركة في الفقه المالي الإسلامي. وتُعرف المشاركة بأنها: " تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما متملكاً حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الأرباح، وتُقسَّم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال"[2].

2-طرق المشاركة:

تأخذ المشاركة في البنك الإسلامي عدة طرق لتنفيذها حسب الصيغة التي تحكم العقد، وتتمثل فيما يلي[3]:

---

[1] مرجع نفسه، ص5.

[2] حريري عبد الغني، قسول لأمين، **الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 3، العدد 5، 2017، ص64.

[3] قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، مرجع سبق ذكره، ص15.

أ-المشاركة الثابتة:

وتسمى هذه المشاركة أيضا بالمشاركة الدائمة أو المشاركة في رأس المال المشروع و فيها يشارك المصرف شخصا واحدا أو أكثر في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين لا يقل على 15% من رأس مال المشروع، ويترتب عن ذلك أن يصبح شريكا في ملكية هذا المشروع وفي إدارته وتسييره والإشراف عليه، وشريكا في كل ما ينتج عنه، من هذه الصيغة تبقى لكل طرف من الأطراف حصته الثابتة في المشروع إلى حين انتهاء المشروع أو المدة التي حدّدت في الاتفاق . ولهذا يمكن تقسيم المشاركة الثابتة إلى قسمين هما:

- المشاركة الثابتة المستمرة: هي المشاركة التي ترتبط بالمشروع الممول نفسه، حيث تظل مشاركة المصرف قائمة طالما أن المشروع موجود يعمل.
- المشاركة الثابتة المنتهية: وهي ملكية ثابتة في ملكية المشروع وما يترتب عليها من حقوق، إلا أن الاتفاق بين المصرف والشركاء يتضمن أجلا محدودًا لإنهاء العلاقة بينهما.

الشكل رقم (2-1): المشاركة الثابتة

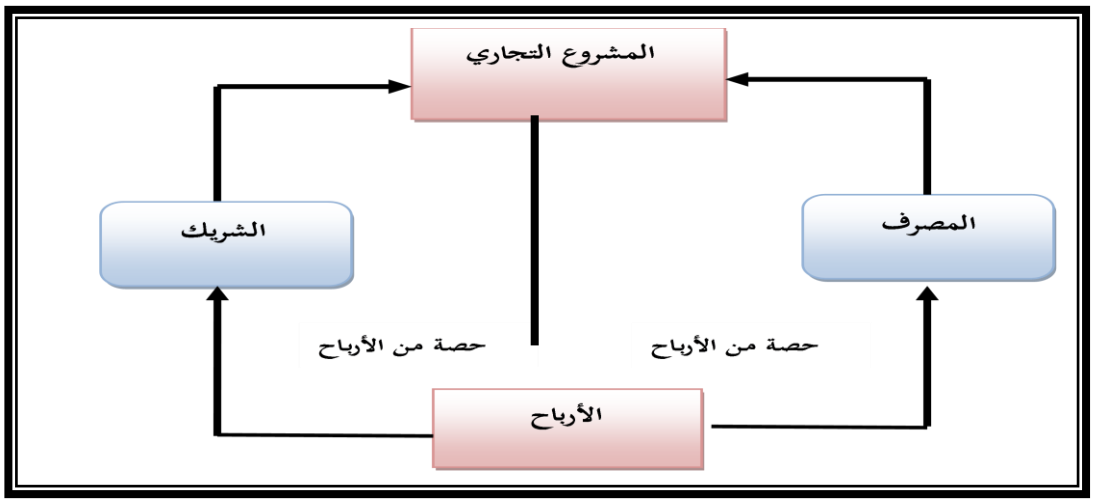

المصدر: بوصخرية بلال، أيت زيان محمد إلياس سامي، صيغ التمويل الاسلامي ودورها في تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة –دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف-، الجزائر، 2019-2020، ص67.

ب–المشاركة على أساس الصفقة المعينة:

وتمثل هذه المشاركة مجالا واسعا أمام المصرف كي يستثمر أمواله فيه ، عن طريق اختيار لمضاربين له من الأفراد أو الشركات العامة أو الخاصة ، وعادة ما يطلب البنك في هذا النوع من المشاركة مساهمة مالية من الشريك تتراوح بين 25 % و 40 % تبعا لنوع الصفقات التي تتعلق بالسوق المحلية أو السوق الأجنبية فقط.

ج–المشاركة المتناقصة والمنهية بالتمليك:

وهي اشتراك البنك الإسلامي مع طرف آخر (أو عدة أطراف) في إنشاء مشروع معين، بحيث يساهمان بنسب معينة في رأسمال هذا المشروع، على أن يقوم هذا الطرف بشراء حصة البنك تدريجيا من خلال العائد الذي يؤول إليه أو من أي موارد أخرى، وذلك خلال فترة مناسبة يتفق عليها الطرفان، وعند انتهاء عملية السداد يخرج البنك من المشروع ويتملك الطرف الآخر موضوع المشاركة. ويمكن للمشاركة المنتهية بالتمليك أن تُجرى وفق عدة صيغ هي[1]:

- أن يتفق البنك مع العميل على أن يكون حلول هذا العميل محل البنك بعقد مستقل تماما يتم بعد إتمام عملية التعاقد الخاص بعملية المشاركة، ووفق هذه الصيغة يكون للطرفين الحرية الكاملة في التصرف ببيع حصتهما للشريك أو لغيره.
- أن يتم الإتفاق بين البنك وعميله على حصول البنك على حصة نسبية من العائد المتحقق فعلا مع حق البنك في الحصول على جزء من إجمالي الإيراد المتحقق فعلا في إطار مبلغ متفق عليه ليكون هذا الجزء مخصصا لسداد أصل ما قدمه البنك من تمويل. وبمعنى آخر يتم تقسيم الإيراد الإجمالي المحقق إلى ثلاثة أقسام: حصة البنك كعائد للتمويل، حصة الشريك كعائد لعمله وتمويله وحصة لسداد تمويل البنك.
- يحدد نصيب كل من البنك والعميل في شكل حصص أو أسهم محددة القيمة حيث يمثل مجموعها إجمالي رأسمال المشروع، ويحصل كل طرف على حصته من الإيراد المتحقق فعلا، وللعميل الحق إذا شاء أن يشتري من البنك بعض الأسهم نهاية كل سنة مثلا، وبهذا تزداد أسهم العميل بمقدار ما تتناقص أسهم البنك إلى أن يتملك العميل كامل الأسهم وبالتالي كامل المشروع.

[1] حريري عبد الغني، قسول لأمين، مرجع سبق ذكره، ص65.

الشكل رقم (2-2): المشاركة المتناقصة

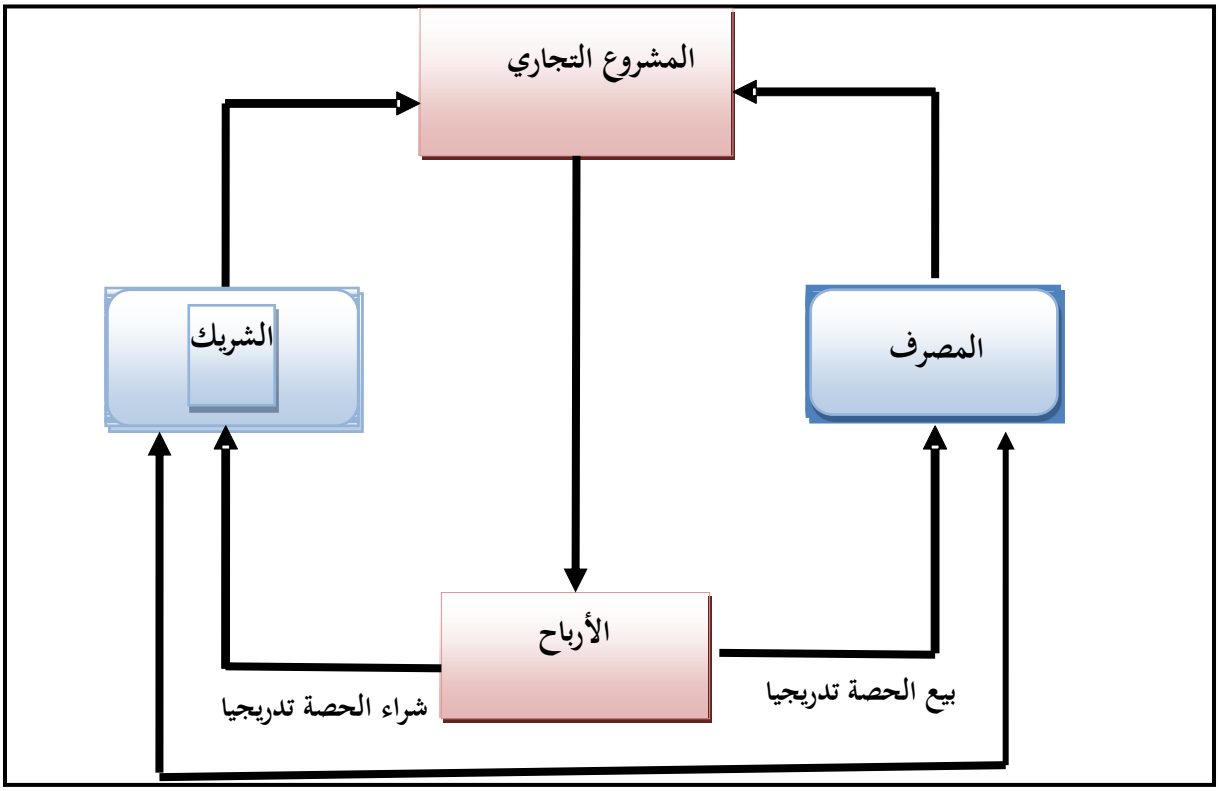

المصدر: بوصخرية بلال، أيت زيان محمد إلياس سامي، مرجع سبق ذكره، ص68.

ثانيا: صيغ المضاربة

1-تعريف المضاربة:

لغة: المضاربة على وزن مفاعلة مشتقة الفعل ضرب ، و تأتي على عدة معان منها : ضرب بمعنى سار وسافر، وضرب بمعنى كسب وطلب، والمضاربة مشتقة من الضرب في الأرض أو السفر للتجارة طلبا للرزق الذي يستلزم عادة للسفر.

إصطلاحا: فقد عرف الفقهاء المضاربة بعدة تعريفات تختلف في بعض القيود وتلتقي جميعها على عدة حقائق فهي أن يدفع رجل ماله لآخر بغرض الإتجار به على أن ما يحصل من الربح بينهما يقسم حسب ما يشترطان، وهي من عقود الأمانة التي لا تتطلب الرهن أو الضمانات هذا العقد من أكثر العقود أهمية[1].

[1] سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، **أساسيات صيغ التمويل الاسلامي المطبقة في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 32، الجزائر، 2017، ص227.

2-قواعد وصور المضاربة:

أ-قواعد المضاربة:

تتمثل أهم القواعد الأساسية لأسلوب المضاربة في الفقه الإسلامي في ما يلي[1]:

-المضارب: عميل المصرف الذي يباشر العمل في رأس مال المضاربة.

-رب المال: المصرف الذي قدم رأس مال المضاربة.

-رأس المال: هو المبلغ النقدي الذي يسلم للمضارب عند التعاقد.

-الربح هو المبلغ الزائد على رأس مال المضاربة بعد حسم نفقاتها ويعرف عن طريق التنضيض الفعلي أو الحكمي.

-الخسارة : هي النقصان الذي يصيب رأس مال المضاربة ويعرف بعد التنضيض الفعلي أو الحكمي.

ب-صور المضاربة:

للمضاربة ثلاث صور هي[2]:

أ- أن يشترك أحدهما بماله فيكون هو صاحب رأس المال والثاني بعمله فيكون هو العامل من جانب والمال من جانب آخر، وهذه هي صورة المضاربة المحضة.

ب-أن يشترك إثنان بمالهما والعمل من أخدهما، أي أن يكون رأسمال المضاربة من الطرفين ويكون العمل من أحدهما فقط فهي شركة عنان –مشاركة- لأن المال من الجانبين وشركة مضاربة لأن العمل من جانب واحد وروى بعض الفقهاء ، أنه قد يكون نصيب العامل من الربح أكثر من نصيب شريكه.

ج- أن يشترك إثنان بالعمل في مال أحدهما، فالعمل يكون من الطرفين المشتركين والمال من أحدهما، وجميع هذه الصور جائزة.

[1] محمد بن عزة، **صيغ التمويل في الإقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق الانضباط المالي**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 1، الجزائر، 2012، ص ص 517-518.

[2] محمد بن عزة، مرجع نفسه، ص 518.

الشكل رقم (2-3): عمل المصارف الإسلامية قائم على أساس المضاربة

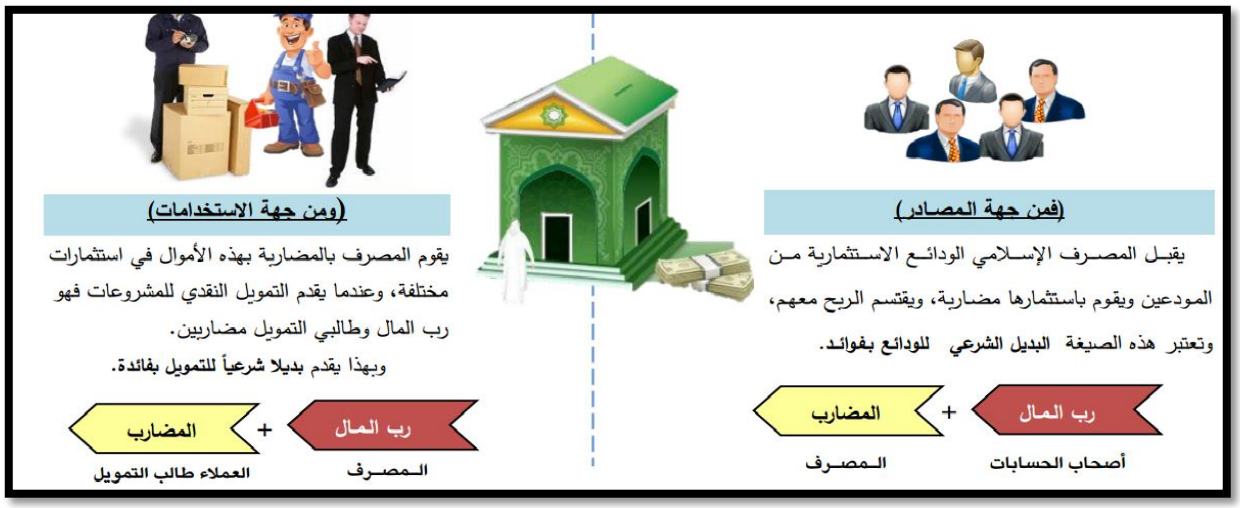

المصدر: بوصخرية بلال، أيت زيان محمد إلياس سامي، مرجع سبق ذكره، ص58.

3-مجالات تطبيق صيغة المضاربة:

كانت المضاربة منحصرة في مجال التجارة، غير أن مجالها توسع حديثا خاصة بعد ظهور المصارف الإسلامية، ليشمل كافة مجالات النشاط الاقتصادي. حيث أصبحت المضاربة من الأساليب الأساسية التي تعتمدها المصارف الإسلامية في صياغة علاقتها مع المودعين الذين يقدمون أموالهم بصفتهم أرباب المال، ليعمل فيها المصرف بصفة المضارب، على أساس قسمة الأرباح الناتجة بينهما بنسب معلومة متفق عليها. كما تمارس هذه المصارف نفس الأسلوب مع المستثمرين أصحاب المشاريع القادرين على العمل سواء كانوا من الفنيين كالأطباء والمهندسين، أم كانوا من أصحاب الخبرات العملية في التجارة و الحرف اليدوية المختلفة فيقدم لهؤلاء التمويل اللازم بصفته صاحب المال ليستثمروه بصفتهم مضاربين[1].

والمضاربة عديمة التكلفة، غير أنها عالية المخاطر بالنسبة للطرفين الشريكين، فالمصرف الإسلامي لا يتوفر على أية ضمانات لاسترداد رأس مال المضاربة سوى خبرة المضارب والثقة التي يضعها فيه، فالمضارب يكون ضامنا إلا في حالة التعدي أو التقصير. ومن هنا جاء الحرص البالغ الذي يوليه المصرف لدراسة جدوى مشروعات المضاربة، فهو يساعد المؤسسات الصغيرة في إعداد مثل هذه الدراسات ويقدم لها المشورة المطلوبة في مجال اختيار المشروعات وكيفية تجسيدها.

[1] سليمان بوفاسة، عبد القادر خليل، **صيغ التمويل اللاربوية**، ورقة عمل ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 24-25 أفريل 2006، ص 6.

وحيث تقوم المضاربة في جوهرها على تلاقي أصحاب المال و أصحاب الخبرات، فيقدم الطرف الأول ماله، ويقدم الثاني الخبرة و التجربة، فإن وضعيتها تكون ملائمة لإقامة و تنظيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هو ما يحقق مصالح الطرفين، فقد لا يجد صاحب المال من الوقت و الخبرة ما يمكنه من الإتجار فيه، وبالمقابل قد لا يجد العامل من المال ما يكفيه لتجسيد أفكاره وممارسة قدراته وخبرته في مجال الحياة المختلفة، ويتحمل الخسارة صاحب المال في حالة عدم تقصير أو عدم إخلال المضارب بشروط المضاربة.

فأسلوب المضاربة يساهم في تأهيل قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك يشكل في الواقع شراكة حقيقية (وليس مجرد شراكة مالية) ما بين أصحاب الأموال والمؤسسات المالية والمصرفية من جهة وأصحاب القدرات الفنية والتنظيمية من جهة أخرى، بحيث يشارك المصرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بتزويدها بالأموال اللازمة لإقامة المشاريع، و بالمقابل يقدم أصحاب هذه المشاريع الخبرة اللازمة في التسيير و الإدارة، وبهذا يحدث تزاوج بين المال والعمل، يشتركان في الربح والخسارة معا وفق مبدأ المغانم والمغارم، وهذا ما يجعل المصرف حريصا على اختيار المؤسسة المضاربة ،كما يجعل المؤسسة حريصة على تحقيق الأرباح لتنال عوائد مقابل الجهد الذي تبذله، وبذلك يقدم نظام المضاربة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمويل بدون ربا. كما يمكن أن يتدخل رأس مال المضاربة في كل مراحل دورة حياة المؤسسة، إبتداءا من مرحلة الإنطلاق إلى تمويل النمو و التوسع فتمويل إعادة النهوض، وهذا التدخل لا يشمل تمويل عمليات الاستثمار فحسب وإنما أيضا تمول العمليات المرتبطة بدورة الاستغلال[1].

يؤخذ علي هذه الصيغة زيادة درجة المخاطرة التي يتحملها البنك في تمويله للمشروع الصغير والمتوسط لاسيما أن نجاح تطبيق هذه الصيغة تعتمد على توافر قدر كاف من الأمانة والصدق والأخلاق الحميدة إضافة إلى الخبرة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من السمة الاجتماعية البارزة لهذه الصيغة إلا أن في الزمن الذي نحن فيه تحديداً لا نرى بضرورة التوسع في تطبيق هذه الصيغة لسببين:

- في زمن غلب عليه ضعف الوازع الديني والأخلاقي.
- توفر العديد من الصيغ التي تتلائم مع طبيعة المشروع الصغير وتكون فيها درجة المخاطرة التي يتحملها المصرف أقل، وذلك لأن الأموال التي يضارب بها البنك الإسلامي هي في الأصل أموال المودعين، فالمصرف الإسلامي مؤتمن عليها في استثمارها في الآليات المضمونة الربح.

[1] سليمان بوفاسة، عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص7.

وعليه لا وجود توسع المصرف الإسلامي في تطبيق هذه الصيغة إلا مع الأشخاص الذين هم أهل للثقة والكفاءة، حيث أن أكثر أشكال المضاربة ملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المضاربة المنتهية بالتمليك والمضاربة المنفردة[1].

ثالثا: المرابحة

1-تعريف المرابحة:

لغة: هي مصدر من الربح وهو الزيادة، كما يقصد بها أيضا النماء فيقال: بعت المتاع مرابحة أو اشتريته مرابحة: إذا سميت لكل قدر من الثمن ربحا.

اصطلاحا: فهي نقل ما ملكه بالعقد الأول، بالثمن الأول مع زيادة ربح معلوم.

وتجدر الإشارة إلى أن المرابحات الإسلامية هي ما يعرف بالفقه الإسلامي البيوع، وبيع المرابحة هو أحد أنواع البيوع الإسلامية الأساسية ولقد قسم الشمري أنواع البيوع كالتالي:

- بيع العين بالعين: والذي يتمثل في بيع المقايضة.
- بيع العين بالثمن : والذي يتمثل في بيع الحال بيع الأجل(بيع المرابحة، المساومة، الوضيعة أو الحطيطة)
- بيع الثمن بالثمن: والمتمثل في بيع الصرف.
- بيع الثمن بالعين: والمتمثل في بيع الإستصناع (دفع الثمن مجزأ على فترات).
- بيع السلم (تعجيل دفع الثمن كاملا ويتأخر تسليم العين المبيع لأجل معلوم)[2].

2-مشروعية المرابحة:

المرابحة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع. قال تعالى : (وابتغوا من فضل الله) الجمعة -10، وقوله تعالى: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) البقرة- 198.

كما أن المرابحة تدخل في عقود البيع لعموم قوله تعالى: (وأحل الله البيع) (البقرة، 275).

[1] محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة**، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الاسلامية، ص65.

[2] معطى لبنى، **أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق**، مجلة المالية والأسواق، العدد2، الجزائر، 2015، ص ص 339-340.

كما ورد عن النبي قوله: (إذا أختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد). ومن هذا الحديث يتضح جواز بيع السلعة بأكثر من رأس المال كما أن الناس قد توارثوا هذه البيوعات في سائر العصور من غير نكير وذلك إجماع على جوازها[1].

3-أنواع المرابحة:

تنقسم المرابحة إلى نوعين وفقا للنطاق الجغرافي وهما: المرابحة المحلية والمرابحة الدولية.

1-المرابحة المحلية: وهي التي أطرافها يعملون في السوق المحلية، ويتم شراء وبيع البضاعة فيها من السوق المحلية.

2- المرابحة الدولية: هي التي تستدعي الاتصال بأطراف خارج البلد، أو شراء بضائع من الأسواق الدولية[2].

رابعا: صيغ المزارعة، المغارسة والمساقاة

لما نشأت الحاجة إلى التمويل الزراعي لم تجد البنوك الإسلامية صعوبة في تقديم الصيغ التي تلبي احتياجات التمويل المختلفة إذ أن هناك صيغا معروفة ومخصصة عبر تاريخ الفقه الإسلامي للتمويل الزراعي، وفيما يلي عرض لهذه الصيغ وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية.

1-صيغة المزارعة:

قد يعجز المرء لسبب أو لآخر عن زراعة أرضه فيحتاج إلى من يقوم له هذا الأمر غالبا عن طريق عقد المزارعة، وتسمى أيضا المخابرة نسبة إلى ما فعله الرسول عليه الصلاة والسلام عندما دفع الأرض إلى يهود خيبر ليزرعوها بشطر ما يخرج منها من زرع. وتعرف المزارعة عند الحنابلة على أنها " عقد على الزرع ببعض الخارج منه"[3]، أما عند المالكية فتعرف على أنها: " الشركة في الزرع"[4]. إذا فالمزارعة شراكة بين طرفين، يقدم أحدهما الأرض ويقدم الثاني الجهد والعمل على المزروع، على أن يشتركا بجزء شائع من المحصول حسب الإتفاق.

---

[1] اسماعيل عبد الرحيم شلبي، **بعض صيغ التمويل في البنوك الإسلامية**، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد 11، مصر، 2005، ص ص 106-107.

[2] سارة مرابط، **صيغ وأساليب التمويل في نظام المشاركة وتنفيذها داخل البنوك**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2013-2014، ص17.

[3] منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي**، ط 3، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية، جدة، 2004، ص 16.

[4] صالح صولحي، نوال بن عمارة، **الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة**، مجلة الباحث، العدد 2، الجزائر، 2003، ص52.

-تطبيقات المزارعة في البنوك الإسلامية:

دأبت البنوك الإسلامية في إطار عقد المزارعة على تقديم آليات العمل ومدخلات الزراعة من أسمدة وبذور، في حين يقدم المزارع الأرض والعمل أو يقدم العمل على أن تكون الأرض مشتركة[1]، وذلك راجع إلى كون أن المزارعين لا يحتاجون إلى الأرض عادة فهم ملاكها، بقدر ما يحتاجون إلى التمويل اللازم لاقتناء مدخلات الزراعة وتجهيزاتها.

2-صيغة المغارسة:

تعرف المغارسة على أنها: " دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا، على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الإتفاق[2]. أي أن المغارسة عقد يجمع مالك الأرض والعامل الذي يقوم بزراعة هذه الأرض بأشجار معينة، ويكون الشجر والأرض بينهما بالإتفاق.

-تطبيقات المغارسة في البنوك الإسلامية:

رغم أن جمهور الفقهاء ذهب إلى عدم جواز هذه الصيغة بينما أقرها المالكية بشروط معينة[3]، وذلك لكثرة الجهالة الناتجة عن انتظار الشجر والاشتراك في الأرض، إلا أنه يمكن تطبيق صيغة المغارسة في البنوك الإسلامية عن طريق تملكها للأراضي الزراعية ومنحها لمن يقوم بإستغلالها وفق شروط المغارسة، وهو ما سيمنحها امتياز الحصول على استثمار طويل الأجل وله عائد سنوي[4]. غير أن البنوك الإسلامية قد لا تقبل على هذا الأمر كونه يتطلب رؤوس أموال كبيرة من اجل تملك الأراضي الزراعية، ويتطلب كذلك تجميد هذه الأموال لسنوات عديدة قبل الحصول على عائد.

3-صيغة المساقاة:

ويسميها أهل المدينة بالمعاملة أي من العمل، ولكن يفضل الكثيرون استعمال لفظ المساقاة، وتعرف المساقاة على أنها "دفع الرجل إلى آخر شجره يسقيه ويعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم من ثمره"[5]، وهي أيضا

---

[1] مجموعة من الباحثين، **صيغ تمويل التنمية في الاسلام**، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية، جدة، ط 2، 2002، ص 111.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الاسلامية، الاسس النظرية والتطبيقات العلمية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2007، ص 204.

[3] مرجع نفسه، ص 205.

[4] حمزة شودار، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف–، الجزائر، غير منشورة، 2006-2007، ص 115.

[5] منذر قحف، مرجع سبق ذكره، ص 16.

" أن يدفع صاحب الشجر شجره إلى شخص يصلحه ويشرف عليه مقابل جزء من ثمر ذلك الشجر، والمراد بالشجر كل نبات تبقى أصوله في الأرض أكثر من سنة"[1]. أي أن المساقاة صيغة من صيغ الاستثمار الزراعي يشترك فيها صاحب الأشجار بأشجاره مع عامل يقوم بسقي هذه الأشجار وعمل ما تحتاج إليه مقابل جزء معلوم من الثمار، وإن كانت هناك خسارة كفساد الثمار، يخسر صاحب الأشجار محصوله ويخسر العامل جهده.

-تطبيقات المساقاة في البنوك الإسلامية:

مثلما هو الحال بالنسبة لعقد المزارعة، فإن حاجة المزارعين لا تكمن في الأراضي والأشجار المثمرة بقدر ما يحتاجون إلى المياه لري هذه الأشجار، وعليه يمكن للبنوك الإسلامية أن تقيم مشروعات تتولى من خلالها نقل المياه إلى المزارعين مقابل نسبة معلومة من الثمار، أو توفيرها من باطن الأرض كحفر الآبار[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى ان اعتماد صيغ المزارعة، المغارسة والمسافاة في البنوك الاسلامية قد يساهم إلى حد ما في زيادة هامش الضمانات لديها، حيث انها لن تحجم عن قبول الأراضي الزراعية كضمان لأنواع التمويلات الأخرى، وفي حال اضطرت إلى حجز هذه الضمانات فإنها لن تكون مضطرة إلى بيعها بأسعار منخفضة كون ان الإحتفاظ بها لن يشكل عبئا عليها لأنها تستطيع استثمار هذه الأراضي وعدم تعطيلها وفقا لهذه الصيغ.

خامسا: الإستصناع

1-تعريف الاستصناع:

لغة: هو طلب الصنعة، واستصنع الشيء دعا إلى صنعه[3].

اصطلاحا: هو عقد يلتزم من خلاله البنك بتحقيق منشآت لصالح عميله مقابل علاوة تدخل فيها تكلفة المنشأة مضافا إليها هامش الربح، ويكلف البنك مقاولا لتنفيذ الأشغال، ويمكن تحويلها إلى سندات ذات استحقاقات متتالية، وقد بدأ هذا النوع من المعاملات يظهر في السوق المالي الإسلامي تدريجيا خاصة في استثمارات البنوك الإسلامية طويلة الأجل خاصة في استثمارات البنوك الإسلامية الخليجية[4].

---

[1] أحمد سفر، المصارف الاسلامية، **العمليات، إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية**، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2006، ص180.

[2] محسن احسن الخضيري، **البنوك الاسلامية** ، ط 3، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص 150.

[3] معطى لبنى، مرجع سبق ذكره، ص343.

[4] خولة عزاز، سعيدة ممو، **صيغ التمويل الاسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الاسلامية** ، الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، الجزائر، 2019، ص 31 .

2-شروط الإستصناع:

من الملاحظ أن بيع الاستصناع يشبه بيع السّلم في شكله وإن كان يختلف عنه في موضوعه. إذ أن الأول يتعلق بالصناعة بينما يتعلق الثاني بالزراعة، ولذلك نجد الفقهاء لم يتعرضوا لعقد الاستصناع بشكل مستقل، وإنما يعتبرونه كنوع من السلم يتعلق بالصناعة (السلم في الصناعات)، ومن هنا فإن الشروط الواردة في عقد السلم تنطبق في أغلبها على عقد الاستصناع ماعدا تلك الخاصة بهذا الأخير وهي[1]:

- يجب أن يلتزم البنك بتزويد الزبون بالسلعة التي تم الاتفاق عليها بمقتضى عقد الاستصناع في الآجال المحددة.
- يجب أن يكون المبلغ الكلي للاستصناع معلوما لدى المستصنع والبنك.
- يجوز تنفيذ تمويل الاستصناع لشراء أي سلعة مصنعة ومباحة حسب مواصفات معيَّنة ومحددة الجنس والنوع والصفة، وهذا لا يلزم الزبون بأية التزامات للصانع. حيث يكون اتفاقه مع الجهة الممولة (البنك).
- يجوز للبنك أن يُوكل طرفا ثالثا للقيام بعملية التصنيع، كما لا يجوز للعميل (المستصنع) المشاركة في صنع السلعة المصنعة، حيث إن ذلك من مسؤولية الصانع بشكل كامل إلا في حالة المساهمة بالأرض للبناء عليها.
- يجوز للمستصنع أن يقوم بالإشراف على عملية صناعة السلعة بنفسه، أو يوكل من ينوب عنه كجهة استشارية- للتأكد من مطابقة السلعة المصنعة أثناء عملية تصنيعها للمواصفات التي أفق عليها البنك، على ألا ينشأ عن ذلك أي التزام بينهما (بين المستصنع والصانع).
- يجوز للبنك أن ينوب عن عميله (المستصنع) في حال حصوله على توكيل منه ببيع السلعة المصنعة إلى طرف آخر. كما يمكن أن يوكل الصانع من قبل البنك للقيام بهذه المهمة أيضا.
- يمكن أن يتضمن عقد الاستصناع خدمات ما بعد البيع التي تقدم عادة مع السلعة المصنعة كالصيانة والضمان.

[1] سماح طلحي، نسرين عوام، نوفل بعلول، **دور عقد الاستصناع في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة** ، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، 2020، ص 364.

3- الخطوات العملية لتنفيذ عقد بيع الإستصناع:

لينفذ البنك عقد الاستصناع فإنه يقوم بثلاث خطوات أساسية هي[1]:

-عقد بيع الاستصناع: يعبر المشتري عن رغبته لشراء سلعة ويتقدم للمصرف بطلب استصناعه بسعر معين يتفق على طريقة دفعه مؤجلا أو مقسطا يدفعه البنك للصانع مضافا إليه الربح الذي يراه مناسبا ويلتزم البنك بتصنيع السلعة المعينة وبتسليمها في أجل محدد يتفق عليه.

-الاستصناع الموازي: ويتفق البنك مع البائع الصانع على استصناع الشيء الذي التزم به في عقد الإستصناع الأول مقابل ثمن معين وفي أجل محدد متفق عليه مع مراعاة أن يكون هذا الأجل أبعد من الأجل الذي يستلم فيه هذا البنك السلعة بعقد الإستصناع الموازي.

-تسليم وتسلم السلعة: يسلم البائع المبيع المستصنع (السلعة) إلى البنك مباشرة أو إلى جهة أو مكان يحدده البنك في العقد، هذا الأخير الذي يعمل على تسليم السلعة إلى المشتري بنفسه مباشرة أو عن طريق أي جهة يفوضها بالتسليم. حيث يكون من حق المشتري التأكد من مطابقة السلعة للمواصفات التي طلبها في عقد الاستصناع الأول ليظل كل طرف مسؤولا تجاه الطرف الذي تعاقد معه.

الشكل رقم (2-4): الخطوات العملية لتنفيذ عقد الإستصناع

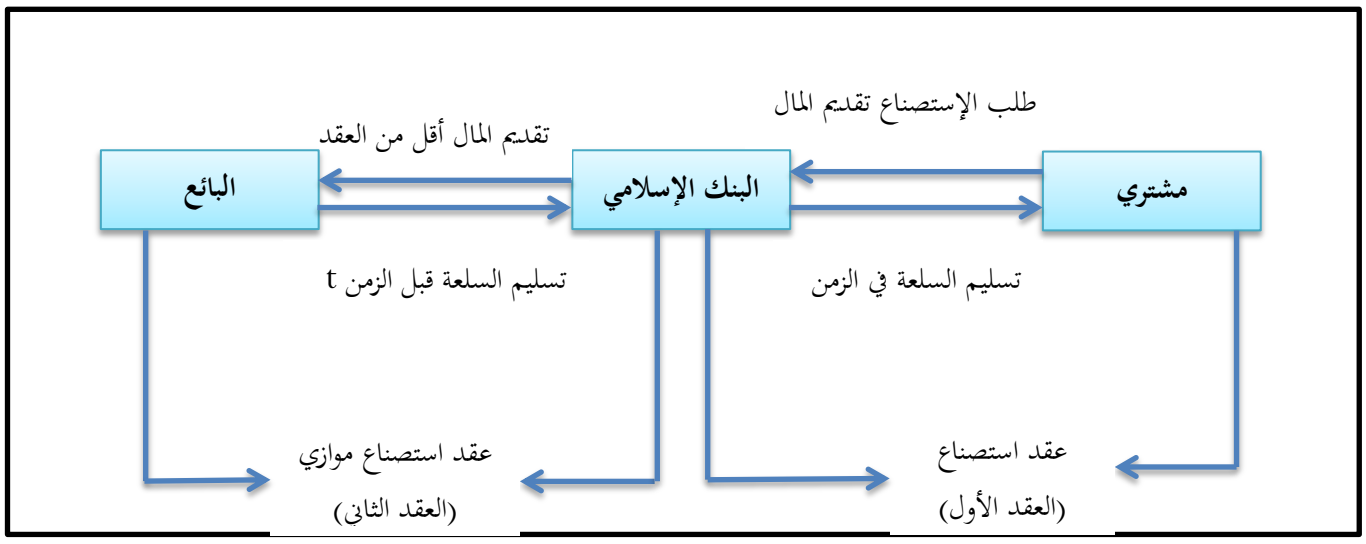

[1] احمد شوقي سليمان، **المخاطر المحيطة بصيغة الاستصناع وكيفية الحد منها (حالة عملية)**، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 59، سوريا، 2017، ص109.

المصدر: عديلة خنوسة، دور عقد الإستصناع في تمويل البنى التحتية – عرض تجارب دولية–، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2018، ص 16.

المطلب الثالث: مساهمة صيغ التمويل في تحقيق التنمية

تساهم صيغ للتمويل الإسلامي في تحقيق التنمية وذلك من خلال:

أولا: زيادة إنتاجية العامل وتحقيق عوائد مناسبة

من الملاحظ أن إنتاجية العامل في الدول النامية ضعيفة ومتدنية، لذا وجب العمل على زيادتها والرفع منها، ويكون ذلك بطرق ووسائل تكون كفيلة بتحقيق هذا الهدف.

ويمكن لصيغ التمويل بالمشاركة القيام بهذا الدور لما تتميز به من سمات ومزايا تساعدها على ذلك، فهذه الصيغ تتيح لأصحاب المهارات والكفاءات والحرف أصحاب الدخل المحدود المناخ المناسب لإثبات قدرتهم وإمكانياتهم في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد، والدخول في شراكات مع شركات صغيرة قائمة لديها فرصة لتحقيق توسع ونجاح وتحتاج إلى تمويل للتوسع في نشاطاتها الناجحة، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للقيام بهذه المشاريع عن طريق البنوك، فدخول البنك طرفًا في عملية دراسة هذه المشاريع والتأكد من فرصها في النجاح، وتقديم الإرشاد والتوجيه والنصح ومتابعتها بشكل مستمر، بدلاً من ممارسة سياسة الإقراض والاهتمام بسداد المديونية بعيدا عن محال المشروع من عدمه من ايجابيات التمويل بالمشاركة، لأن البنك شريك في هذه الحالة ويهمه ربحية واستمرارية المشروع، إضافة إلى أنه قد يتم منحهم فرصة التصرف في الاستثمار وتنميته في بعض الأحيان كما في حال المضاربة المطلقة، فاستخدام هذه الصيغ الاستثمارية معيار الربح بدلا من معيار الفائدة يعتبر تحفيز إضافي لهذا المستثمر من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن من هذا المشروع لزيادة دخله وأرباحه.

ثانيا: توسيع قاعدة المنتجين وتوفير مناصب الشغل واستئصال الفقر

إن صيغ التمويل بالمشاركة من خلال العمل في إتاحة التمويل لأصحاب الكفاءات والحرف لإنشاء مشاريعهم عن طريق الشراكة بين الأطراف الثلاث المستثمر والمودع والبنك كوسيط، وهذا ما يؤدي إلى حد من سيطرة واحتكار أصحاب الأموال للمشروعات من خلال إتاحة الفرصة أمام الأفراد أصحاب الدخول المحدودة

وذوو الكفاءات والحرف للحصول على التمويل الميسر ورق هذه الصيغ وذلك بهدف توسيع قاعدة المنتجين والإسهام بفعالية في استثمار الطاقات البشرية العاطلة لصالح المجتمع[1].

ثالثا: العدالة الاجتماعية في توزيع والارتقاء بالمستوى المعيشي للطبقات الدنيا

يمكن القول بأنه على الرغم من انتشار ملكية المشروعات، إلا أن الجزء الأكبر من المشاركين الصغار لا يقدرون على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات أو لا يرغبون في ذلك، مما يتسبب في تركيز الثورة في أيدي قلة من الأفراد في المؤسسات الكبيرة، لذلك يقترح بعض المفكرين أن تكون المؤسسات السائدة في الاقتصاد الإسلامي هي مؤسسات ذات الحجم الصغير أو المتوسط، أما المؤسسات الكبيرة فيجب ألا يسمح بها إلا في وقت الحاجة، وحيث تكون لها رائدة اجتماعية كبيرة، وعلى الدولة في هذه الحالة أن تتدخل بفعالية لحماية مصلحة الجماعة ولضمان عدم استغلال ضخامة تلك المؤسسات لأجل قضاء مصالح خاصة، لذا وجب الاهتمام والسعي إلى توسيع قاعدة المنتجين عن طريق إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع أصحاب الكفاءات ذوو الدخول المحدودة والذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لإنشاء مشاريعهم، ولكن يملكون القدرة والخبرة والكفاءة على إنشائها وإدارتها من خلال توفير الدعم والتمويل المالي لهم.

رابعا: تحقيق التكافل الاجتماعي

يعتبر التكافل الاجتماعي دعاية في كيان المجتمع، وأنه أصل من أصوله، إذ يعمل على تحقيق الحماية للمال العام والخاص، والذي يتضح من خلال أحكام عديدة تتعلق باكتساب المال وتنميته وترشيده ومما لاشك فيه فإن التمويل من أهم ما يهدم هذا التكافل ويأتي على بنيانه فالفائدة تحول المودة والتعارف والتواد والتآلف إلى ضغينة وحقد بين المقرضين لما تتميز به من أنانية واستغلال للعمال ويكون مصلحة الطبقات الغنية المقرضة مناقضة لمصلحة الطبقات الفقيرة، وهذا ما يؤدي إلى تفكك وتشتت المجتمع وانتشار العداوة والبغضاء داخل المجتمع الواحد، وهذا ما يعيق تحقيق التنمية المرجوة[2].

[1] بوضياف سارة، بوضياف عبد المالك، **التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة إقتصاد المال والاعمال، المجلد1، العدد1، الجزائر، 2018، ص101

[2] بوضياف سارة، بوضياف عبد المالك، مرجع نفسه، ص102

خلاصة الفصل:

إن التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الإلتزام بضوابط الشريعة الإسلامية. والتمويل في الإقتصادي الإسلامي يمكن أن يقسم إلى ثلاثة أنواع: تمويل مالي، تمويل تجاري وتمويل تكافلي؛ وتحت كل نوع من هذه الأنواع توجد مجموعة من الصيغ التمويلية تختلف كل منها عن الأخرى، هذا ما يجعل التمويل الإسلامي يغطي كافة احتياجات الممول ويمكنه من استيعاب جميع الظروف الممكنة لأي مشروع كان.

إن التنمية هي إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة أو تحسينها لكي تتمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل.

يحتاج تحقيق التنمية إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية على الأخص، ويلعب التمويل الإسلامي دور جد فعال في تحقيق أبعاد التنمية. من خلال التعاون بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشارك فيها كل قطاعات المجتمع.

هناك علاقة تجمع بين التنمية وصيغ التحويل الإسلامي فيجب مثلا صيغة المشاركة والمضاربة تساهمان بشكل فعال في تحقيق الأبعاد المتكاملة للتنمية والتي بدورها تهدف إلى استدامة سبل المعيشة، تحسين نوعية الحياة البشرية وإشباع حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية وتجد العلاقة طردية بينهما وبين صيغ التمويل الإسلامي التي تهدف إلى مكافحة وتقليل ظاهرتي الفقر والبطالة، فهذه الصيغ تعمل على زيادة وتنويع الاستثمار لإشباع حاجات الأفراد والتقليل من تكاليف الإنتاج.

الفصل الثالث:

دور صيغ التمويل في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني

تمهيد

رغم ما يشهده الاقتصاد العالمي والمنطقة المحيطة من أزمات وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني، فقد استمرت البنوك الإسلامية في النمو و التطور وقد استطاعت أن تحافظ على مكانتها في الساحة المصرفية، وذلك بالتفاعل مع الظروف المحيطة بها، لتعزيز ورضى المتعاملين بها، فالبنوك الإسلامية استطاعت تطوير وتحسين وتسريع خدماتها المصرفية مقارنة بالبنوك التقليدية التي أصبحت عاجزة أمام أثار الازمة العالمية 2008.

والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار صنف كأحسن بنك إسلامي من حيث تقديمه للخدمات المصرفية الإسلامية ضمن قطاع البنوك الإسلامية على المستوى العربي، ودوره الفعال في مجال المسؤولية الاجتماعية، وكذلك تميز البنك باستمرار نمو التمويل الإسلامي ومواصلة تطور الصيرفة الإسلامية وإطلاقه لخدمات ومنتجات مبتكرة أثبتت حضورها دوليا.

بناءا على ما سبق يتطرق هذا الفصل إلى مختلف الصيغ التي اعتمد عليها البنك الأردني الإسلامي وهذا من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تقديم عام للبنك الأردني الإسلامي

المبحث الثاني: تقييم الدور التمويلي والاستثماري لصيغ التمويل في البنك الإسلامي الأردني

المبحث الاول: تقديم عام للبنك الأردني الإسلامي

يعد البنك الأردني الإسلامي من بين البنوك التي تمارس أعمالها المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يسعى البنك دائما لتطوير الخدمات المقدمة لعملائه ضمن أعلى معايير الجودة العالمية، وعليه يتناول هذا المبحث نشأة المصرف الإسلامي الأردني رؤياه ورسالته والهيكل التنظيمي، أهدافه، بالإضافة إلى الصيغ التمويلية والاستثمارية في البنوك الإسلامية الأردنية.

المطلب الأول: نشأة المصرف الإسلامي الأردني رؤياه ورسالته والهيكل التنظيمي

يعتبر البنك الأردني الإسلامي أكبر بنك إسلامي في الأردن وثالث أكبر بنك أردني من حيث الأصول، ويعود ذلك إلى تميزه في تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والاستثمارية الإسلامية وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية على مستوى الأردن والمنطقة لمتعامليه بمختلف القطاعات. سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأته، رؤساه ورسالته إضافة إلى هيكله التنظيمي.

أولا: نشأة المصرف الإسلامي الأردني

تعد تجربة الأردن في مجال البنوك الإسلامية مبكرة نوعا ما بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث تأسس أول بنك إسلامي في الأردن عام 1978م، والذي حمل اسم البنك الإسلامي الأردني، وبعد مضي فترة تم افتتاح البنك العربي الإسلامي الدولي، والذي يعد جزءاً من البنك العربي ليرتفع عدد المصارف الإسلامية في الأردن إلى بنكين. وفي عام 2010م تم تحويل بنك الإنماء الصناعي إلى بنك الأردن دبي الإسلامي، والذي يعد البنك الإسلامي الثالث في الأردن، وفي عام 2011م، قام مصرف الراجحي وهو أحد أكبر البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية، بافتتاح أول فرع له في الأردن، ليرتفع بذلك عدد البنوك الإسلامية في الأردن إلى أربعة بنوك64 .أما فيما يتعلق بالمركز المالي للمصارف الإسلامية في الأردن، وبالرجوع للتقارير الصادرة عن البنوك الإسلامية، فقد بلغ إجمالي الموجودات حوالي 6.4 مليار دينار في نهاية عام 2014م، التي تشكل 14.9% من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن، وبلغت التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية 4.2 مليار دينار، التي تشكل 21.8% من إجمالي التمويل المقدم من البنوك العاملة في الأردن65. فيما بلغت الودائع لدى البنوك الإسلامية 5.6 مليار دينار التي تشكل 17.6% من إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في المملكة، أما حقوق الملكية؛ فقد بلغت 590.4 مليون دينار، التي تشكل 10.7% من إجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن. وقد بلغت نسبة التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية 21.8% من إجمالي التمويل المقدم من البنوك العاملة في الأردن، مما يكون لها أثر واضح على الاقتصاد الأردني مع ضرورة الانتباه بقلة عدد المصارف الإسلامية

مقارنة بالمصارف التجارية .وكان لا بد من بيان الحصة السوقية للبنوك الإسلامية، فقد شهدت تطورا ملموسا، حيث ارتفعت البنوك الإسلامية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الأردني من 10.7% في عام 2008 إلى 14.9% في عام 2014م66. وارتفعت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي التسهيلات الائتمانية (التوظيفات المالية) الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي الأردني من 13.5% في عام 2008م الى 21.8% في عام 2014م[1].

ومن الملاحظ من خلال البيانات السابقة، تطور الحصص السوقية للبنوك الإسلامية بشكل متواصل طول فترة الدراسة دون انقطاع، وهذا يدل على مدى مساهمة البنوك الإسلامية بكل ما تقدمه على القطاع المصرفي بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الكلي بشكل عام.

ثانيا: رؤيا ورسالة المصرف الإسلامي الأردني

تمثلت في[2]:

- الإلتزام بترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية خدمة لمصلحة المجتمع العامة؛
- الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وممولين وموظفين؛
- السعي إلى كل ما هو جديد في مجال الصناعة البنكية والتكنولوجية، والتطلع لبلوغ ثقة الجميع في خدماتنا المميزة التي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار التزامنا بمنهجنا الإسلامي.

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم، الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، دراسات، علوم الشريعة والقانون، العدد 3، الأردن، 2019، ص294

[2] غالية بواللوف، كنزة تيبيقي، تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018-2019، ص70

ثالثا: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني

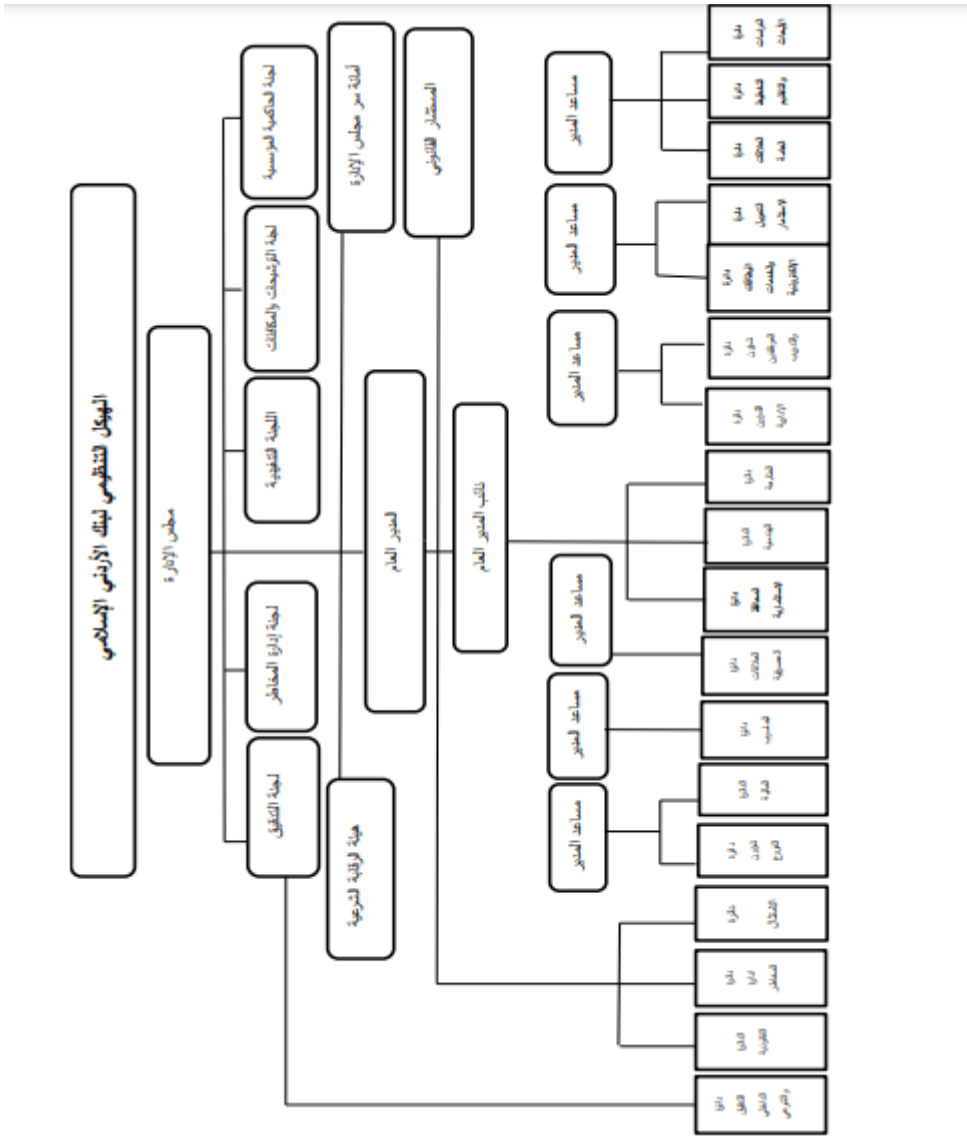

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير البنك الأردني الإسلامي

المطلب الثاني: أهداف البنك الإسلامي الأردني

يهدف البنك الإسلامي الأردني إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- تحقيق معدل مرض على رأس المال دون المساس بالملاءة المالية، وتحقيق معدل عائد مقبول على حقوق الملكية. الوصول برأس المال إلى الحد المطلوب حسب متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية وتوجهات الجهات الرقابية.
- توفير رأس مال كاف للتوسيع في منح التمويلات و الاستثمارات الكبيرة وبما ينسجم وتعليمات البلاد المركزي، وكذلك مواجهة أي مخاطر مصرفية
- يقوم البنك بإدارة مخاطره المصرفية المتنوعة من خلال إتباع إجراءات شاملة للمخاطر، وبما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، من أجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر ذات الصلة، وإعداد تقارير عنها والاحتفاظ بها، حيث يلزم برأس مال كاف للوقاية من هه المخاطر، و يأخذ هذه الإجراءات في الحسيان الخطوات المسلمة للالتزام بالنواحي الشرعية.
- الالتزام بترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية للمصلحة العامة للمجتمع.
- توسيع نطاق التعامل القطاع البنكي عن طريق تقديم الخدمات البنكية غير الربوية، مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة إلى أحياء صورة التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة.
- الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح نوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وممولين وموظفين.
- السعي إلى كل جديد في مجال الصناعة البنكية والتكنولوجية، مع توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، والتطلع لبلوغ ثقة الجميع في خدماتنا المميزة التي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار التزامنا بمنهجنا الإسلامي.
- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب البنكي الغير الربوي.

[1] كحيلي أحلام، بريشني يسرى، التمويل الإسلامي كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، 2021-2022، ص101-102.

المطلب الثالث: الصيغ التمويلية والاستثمارية في البنوك الإسلامية الأردنية

تقوم البنوك الإسلامية الأردنية باستثمار الأموال إما بنفسها مباشرة أو بالاشتراك مع الغير، وتتميز البنوك الإسلامية بأنها لا تعتمد على أسلوب تمويلي واحد، وإنما تقدم للمتعاملين معها أنواعا مختلفة من صيغ التمويل والاستثمار، منها ما يمول استثمارات طويلة الأجل، ومنها ما يلبي حاجات المتعاملين قصيرة الأجل. والمقصد من أساليب التمويل في البنوك الإسلامية، هو الحصول على الربح، ونماء الأموال عن طريق التعامل الشرعي الصحيح وبصورة بعيدة عن الربا، ويقوم أساسا على التعاون الكامل بين طرفي العقد، وفيما يلي توضيحا لأهم صيغ التمويل التي تتعامل بها.

أولا: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار

1-المشاركة:

والمشاركات بوجه عام تقوم على أساس تحقيق قيمة مضافة والتفاعل بين الممول والمستثمر. وهي أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم البنك جزءاً من التمويل لعميله، بينما يقوم العميل بتغطية الجزء الباقي من التمويل اللازم لأي مشروع، على أن يشتركا في العائد المتوقع بنسب متفق عليها بين الطرفين، أما الخسارة فيتحملها الشركاء بنسبة ما أسهم فيه كل منهم في رأس المال. ويمكن للبنوك الإسلامية تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة من خلال المشاركة الثابتة، وهي مشاركات طويلة الأجل تستمر مشاركة البنك في المشروع الاستثماري طيلة مدة بقاء المشروع. والمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك، تكون مشاركة البنك الإسلامي فيها مؤقتة، حيث يعد العميل الشريك البنك الإسلامي بشراء حصته، وتنتهي بأن يمتلك العميل كامل المشروع بعد تسديده قيمة حصة المصرف.

2-المضاربة:

وهي أن يشترك اثنان أحدهما يقدم مال ويسمى رب المال، والثاني يعمل بهذا المال بالتجارة، ويكون الربح بينهما حسب الاتفاق، على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب المضارب. وتعمل البنوك الإسلامية بصيغة المضاربة في استقبال الودائع، وتقوم هي بدور المضارب والمودع هو رب المال، ويمكنها أيضا أن تدفع مال المضاربة إلى من يتجر بها ويستثمرها من طالبي التمويل من البنك على أساس المضاربة المطلقة[1].

[1] ميساء منير ملحم، خلود احمد طنش، نسرين ماجدة دحيلة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية ودورها في تمويل الإستثمار، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، العدد 3، الأردن، 2021، ص167

ثانيا: صيغ التمويل القائمة على المديونية

1-المرابحة للآمر بالشراء:

وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها من السوق، بناء على دراسة لأحوال السوق أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، يطلب فيه من البنك الإسلامي شراء سلعة معينة أو استيرادها من الخارج مثلا، ويبدي فيه رغبته في شرائها من البنك مرابحة. وتقوم البنوك الإسلامية ببيع المرابحة للأمر بالشراء، حيث أنها لا تشتري السلعة إلا بعد طلب العميل المشتري السلعة من المصرف، وأن يقطع على نفسه وعدا ملزماً بشراء السلعة المطابقة للمواصفات التي طلبها منه، فهي عملية مركبة من وعد بالشراء وبيع بالمرابحة.

2-الإجارة:

والتمويل بالإجارة له عدة أشكال في البنوك الإسلامية يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

- التأجير المنتهي بالتمليك: وهي الصيغة السائدة في البنوك الإسلامية، وتتمثل في عقد إيجار مع وعد بالبيع في نهاية مدة الإيجار، وذلك بعد سداد جميع أقساط الإيجار المتفق عليها.
- التأجير التشغيلي: وهذا النوع يقوم على تأجير الأصول من معدات آلات لمن يطلب خدمتها في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها مرة أخرى لشخص آخر، وعادة لا تغطي فترة التعاقد لتأجير الأصل طول العمر الاقتصادي له

3-الاستصناع:

ويعرف على أنه الطلب الذي يتم من أجل القيام بصنعة معينة سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أي أن يطلب شخص أو جهة من شخص أو جهة أخرى القيام بعملية تصنيع سلعة معينة لصالحه، ومن خلال الجهة التي يطلب إليها القيام بمهمة تصنيع هذه بشكل مباشر، أو أن تقوم الجهة التي يطلب منها التصنيع (الاستصناع) بالطلب من جهة أخرى القيام بمهمة التصنيع، أي بطريقة غير مباشرة.

4-بيع الآجل (المساومة):

عرفها الزحيلي بأنها: "البيع بأي ثمن كان من غير النظر إلى الثمن الأول الذي اشترى به الشيء وهو البيع المعتاد". وتتعامل البنوك الإسلامية الأردنية بالبيع الأجل مساومة بحيث تقوم باقتناء بعض الموجودات بهدف بيعها بيعا أجلا بالتقسيط ويسمى هذا البيع ببيع المساومة مع التقسيط، وذلك لتمييزها عن بيع المرابحة للآمر بالشراء،

كما ويمكن أن يكون البيع مساومة للأمر بالشراء بحيث يطلب العميل السلعة ويقوم البنك بشرائها وبيعها للعميل بناءا على طلبه لكن دون علمه بالسعر الأول[1].

[1] ميساء منير ملحم، خلود احمد طنش، نسرين ماجدة دحيلة، مرجع نفسه، ص168

المبحث الثاني: تقييم الدور التمويلي والاستثماري لصيغ التمويل في البنك الإسلامي الأردني

بعد أن تم توضيح صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية الأردنية، نقدم في هذا المبحث دراسة تطبيقية محورها تقييم الأداء الاستثماري لصيغ التمويل التي يقدمها البنك الإسلامي الأردني للفترة الزمنية 2016م/2022م.

المطلب الأول: الأهمية النسبية لأساليب توظيف الأموال في البنك الإسلامي الأردني

يقدم البنك الإسلامي الأردني مجموعة من صيغ التمويل الإسلامية، والتي تلبي حاجات المتعاملين من مرابحات ومشاركات وإيجار، ويوضح الجدول (3-1) أكثر صيغ التمويل التي يستخدمها البنك الإسلامي الأردني.

الجدول رقم (3-1): أساليب توظيف الأموال في البنك الإسلامي الأردني (الوحدة: دينار أردني) للفترة الممتدة 2017-2022

الأسلوب	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مرابحة	1249904726	1282385298	1276054619	1412799878	779363469	89173263
البيع الأجل	5814695	6316622	9018673	11680116	12516576	14421236
الاستصناع	7542974	11495144	16586667	28229991	26177314	20314344
مشاركة	30980357	32703789	31874382	34093986	37141600	38747877
إجارة	594174921	610139267	635466849	907520485	88188586	10587044
المجموع	**1888417673**	**1943040120**	**1969001190**	**2394324456**	**2331862801**	**173243764**

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير السنوية للفترة 2017-2022

الشكل رقم (3-2): أساليب توظيف الأموال في البنك الإسلامي الأردني (الوحدة: دينار أردني) للفترة الممتدة 2017-2022

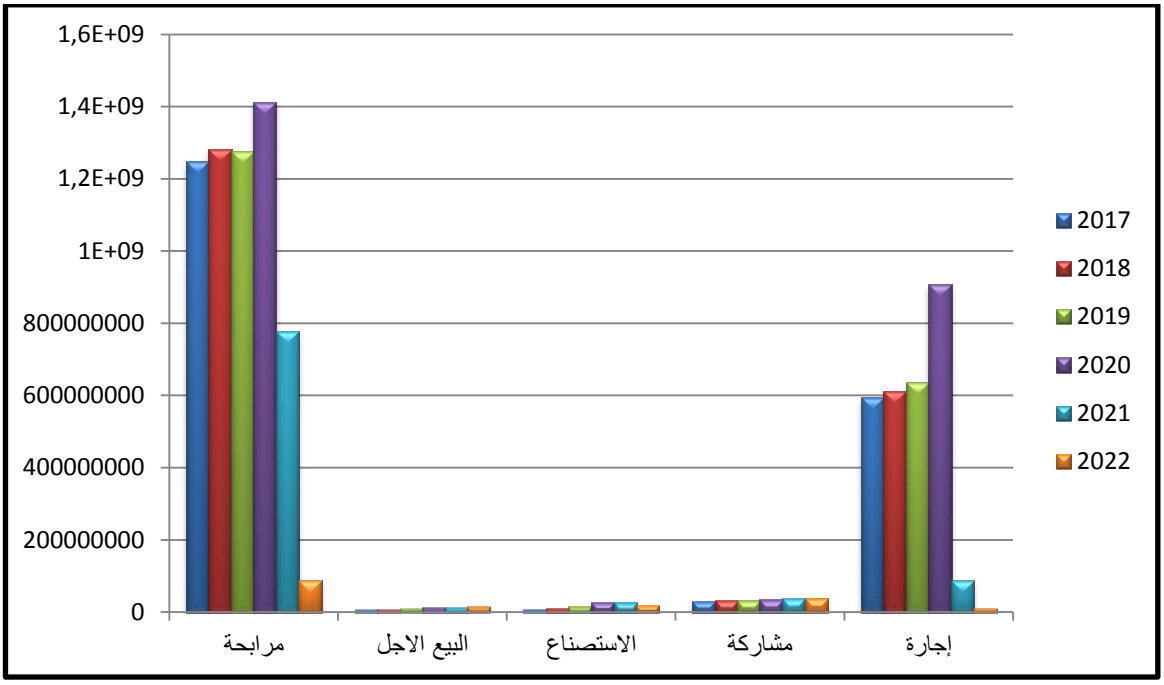

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على معطيات الجدول (3-1)

نلاحظ من خلال الجدول (3-1) أن البنك الإسلامي الأردني يستخدم خمسة صيغ تمويل حيث أن أغلب عمليات التمويل فيه مرابحات، وتضم هذه المرابحات المرابحة للأمر بالشراء والمرابحات الدولية، وهذا يعود لإنخفاض درجة المخاطرة في تمويلات المرابحة خاصة وضمان العائد أو هامش الربح مسبقا. بالإضافة إلى زيادة توجه البنك لتوظيف الأموال بصيغة الإجارة وهذا يتناسب مع ارتفاع التمويل لقطاع الإنشاءات والإسكان في البنك.

أما بخصوص صيغة المشاركة فالبنك الأردني يطبقها بنسبة ضئيلة وذلك بسبب أن المخاطر ترتفع فيها نتيجة سوء تقدير الشريك أو عدم دراسة صحيحة لجدوى المشاريع التي يدخل البنك فيها كشريك. وتتمثل المشاركات في البنك بالمشاركة المتناقصة، ويوظف البنك أمواله بصيغ تمويل أخرى كالبيع الأجل والاستصناع لكن بنسب قليلة جدا.

إن انعدام التمويل بصيغة المضاربة وانخفاض نسبة المشاركات في البنك، يؤكد ابتعاد البنك عن الاستثمارات طويلة الأجل والتركيز على المرابحات قصيرة الأجل والأقل مخاطرة، ويعود ذلك إلى طبيعة الموارد المتاحة في البنك الإسلامي، حيث استخدمت غالبية حقوق الملكية في التجهيزات الأولية للبنك، وتبقى الودائع الاستثمارية كمورد أساسي لتمويل الاستثمارات.

المطلب الثاني: حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني

يمكن قياس حجم التوظيفات في البنوك الإسلامية من خلال حجم الموجودات الإجمالية ومعدلات نموها، قيمة التمويل والاستثمار ومعدلات نموها ونسبة التمويل والاستثمار إلى إجمالي الموارد. ويوضح الجدول (3-2) حجم التمويل والاستثمار ونسبته إلى إجمالي الموارد.

الجدول رقم (3-2): حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني للفترة الممتدة 2017-2022 (الوحدة: دينار أردني)

السنة	مجموع الموجودات لأقرب مليون دينار	معدل نمو الموجودات	التمويل والاستثمار لأقرب مليون دينار	معدل نمو التمويل والاستثمار
2017	4666,00	%4	3363,00	%4
2018	4618,00	%6	3551,00	%8
2019	4970 ,00	%7	3817,00	%10
2020	5467,00	%10	4282,00	%10
2021	5952,60	%7	4741,00	%8
2022	6190,30	%4	5199,00	%7

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني 2017-2022

تبين من الجدول (3-2) الارتفاع المستمر في موجودات البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2017 - 2022، ويؤكد ذلك معدلات النمو الإيجابية للموجودات، كما نلاحظ زيادة مبالغ التمويل والإستثمار في البنك خلال هذه الفترة، وكان أعلى معدل نمو للتمويل والاستثمار في البنك في عام 2022 بنسبة 7%، يتبعه عام 2021 بنسبة 8% بينما كان أقل معدل نمو للتمويل والاستثمار في عام 2017 بنسبة 4 % .

والشكل الموالي يترجم بيانات الجدول السابق:

الشكل رقم (3-3): حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني للفترة الممتدة 2017-2022 (الوحدة: دينار أردني)

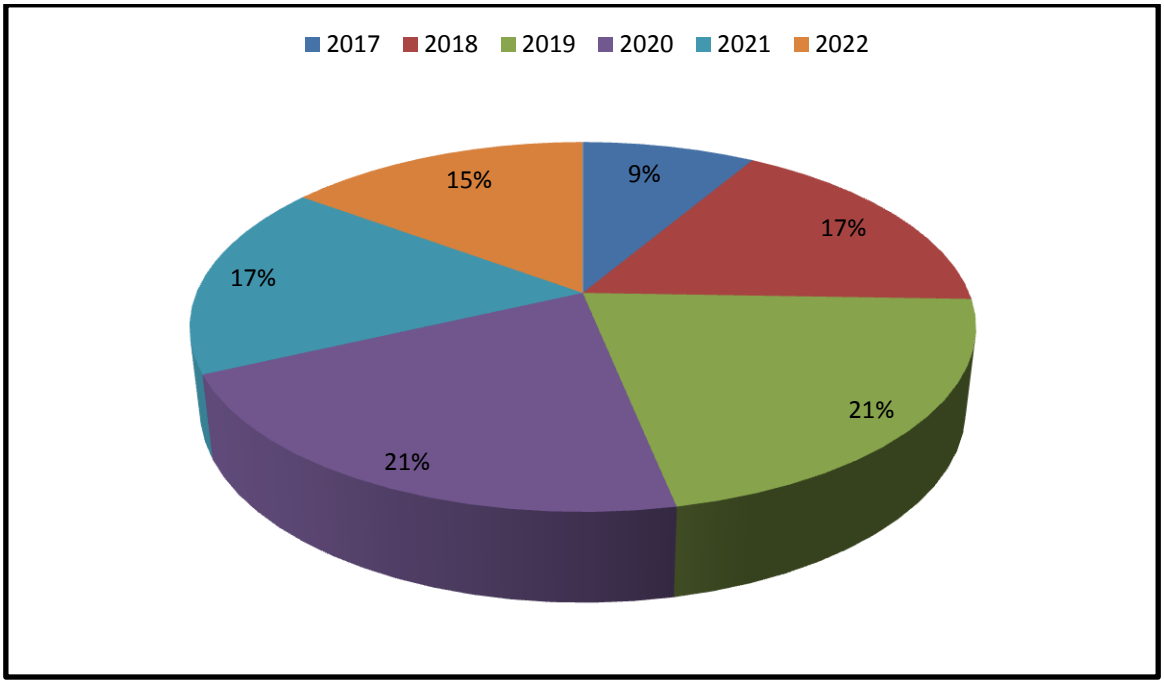

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول (3-2)

المطلب الثالث: حجم إيرادات الاستثمار في البنك الإسلامي الأردني

لقد استخدم لقياس حجم إيرادات الاستثمار في البنك الإسلامي الأردني حجم إيرادات الاستثمار المشترك، كما هو موضح في الجدول (3-3).

الجدول رقم (3-3): حجم إيرادات الاستثمار المشترك في البنك الإسلامي الأردني للفترة الممتدة 2017-2022 (الوحدة: دينار أردني)

السنة	إيرادات الاستثمار المشترك (مقرب للمليون دينار)	معدل النمو
2017	191,23	% -3.39
2018	191,75	%0.28
2019	196,73	%2.59
2020	200,2	%5,00
2021	214,4	%5,00
2022	224,1	%5.55

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني 2017-2022

من خلال بيانات الجدول (3-3) يتضح لنا، أن إيرادات الاستثمار المشترك في البنك الإسلامي الأردني في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2017 حيث تراجعت إيرادات الاستثمار بنسبة 3.39 %، وكان أعلى معدل نمو لإيرادات الاستثمار المشترك في البنك في عام 2022 حيث بلغ 5,55%، وهذا يتناسب مع أعلى معدل نمو للتمويل والاستثمار في هذه السنة.

والجدول التالي يوضح الأهمية النسبية لأساليب التوظيف في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة 2017-2022:

الجدول رقم (3-4): الأهمية النسبية لأساليب التوظيف في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة 2017-2022 (الوحدة: دينار أردني)

الأسلوب	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مرابحة	%66,88	%66,18	%64,80	%59	%61,66	%51,47
البيع الأجل	%0,22	%0,30	%0,45	%0,48	%0,53	% 0,01
مشاركة	%1,64	%1,64	%1,61	%1,42	%1,58	%8,32
إجارة	%31,04	%31,46	%32,27	%37,90	%35,09	%11,72
الاستصناع	%0,21	%0,39	%0,84	%1,79	%1,12	%6,11
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول (3-1)

تشير البيانات المالية بالنسبة للتوظيفات من خلال طريقة المتوسط العام كمنتجات تمويلية، فنلاحظ وجود تنويع في نسبة التمويلات خلال سنوات الدراسة 2017-2022 لمختلف الصيغ التمويلية لكن مع تركيز في استخدام صيغ التمويل المبنية على المداينات، فنجد أن الصيغة الأكثر تمويلا هي المرابحة بنسبة 51,47 %، تتبعها صيغة الإجارة بنسبة 11,72 %، ثم المشاركة بنسبة 8,32% ، وبعدها الاستصناع 6,11 % وأخيرا البيع الأجل بـ 0,01%.

ويمكن تمثيل هذه الحصص بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): محفظة البنك الإسلامي الأردني التمويلية موزعة حسب صيغ التمويل خلال فترة الدراسة 2017-2022

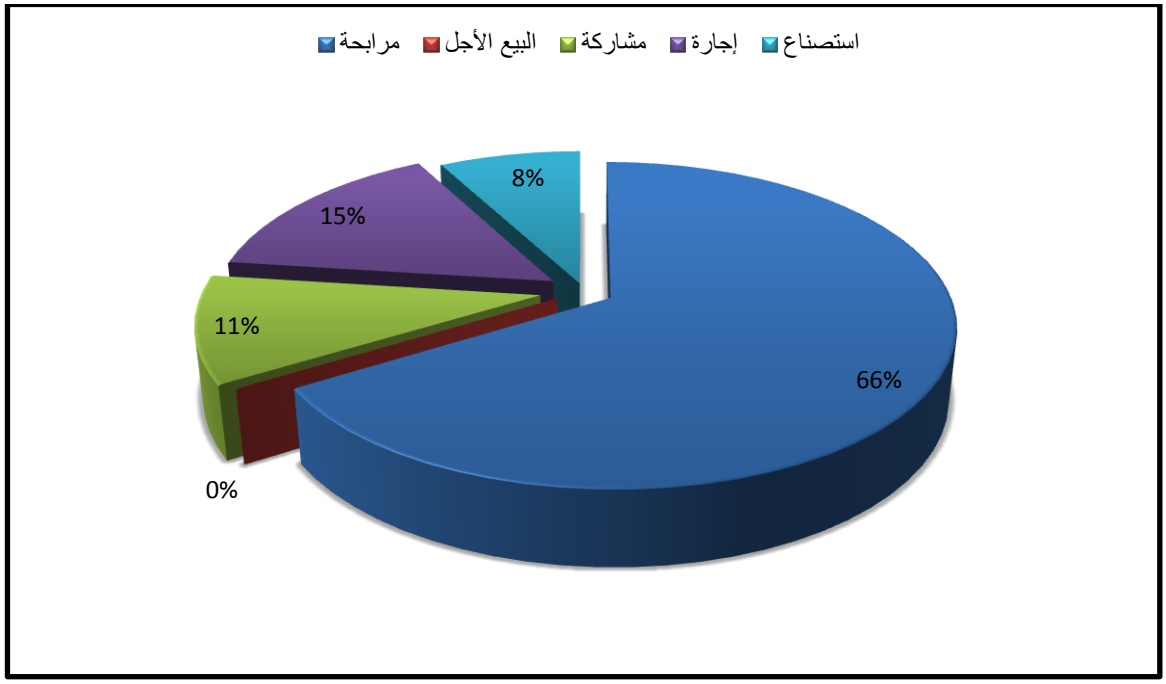

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول (3-4)

المطلب الرابع :توزيع محفظة التمويلات المحلية على القطاعات الاقتصادية

تضمنت عمليات التمويل التي نفذها البنك في السوق المحلية خلال عام 2022، مجموعة واسعة من الأنشطة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية. حيث استفادت من هذه التمويلات عدد من المرافق الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى العديد من المشاريع الصناعية والعقارية ووسائل وخدمات النقل، بالإضافة إلى التمويلات التي قدمها البنك إلى القطاع التجاري. تم توزيع أرصدة التمويل بين القطاعات الاقتصادية بنسب مختلفة على النحو التالي:

الجدول رقم (3-5): توزيع محفظة التمويلات المحلية على القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة (2017-2022)

البند	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صناعة وتعدين	111000000	127500000	148400000	224600000	172200000	231800000
زراعة	28000000	25500000	30300000	39900000	41900000	437000000
إنشاءات وقطاع الإسكان	1070700000	1093800000	1097300000	1211000000	1345500000	147540000
تجارة عامة	359900000	404400000	378900000	372600000	379100000	400900000
خدمات النقل	490500000	472700000	464500000	508400000	553300000	632900000
السياحة والفنادق والمطاعم	33500000	32600000	30700000	30300000	29300000	319000000
الخدمات والمرافق العامة	576000000	573100000	799100000	9730900000	1149700000	1083100000
أغراض أخرى	59100000	60500000	73600000	148500000	149200000	138100000
المجموع	**2728700000**	**2790100000**	**3022800000**	**3509200000**	**3820200000**	**403780000**

المصدر: من إعداد الطالبان بناءا على التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي خلال فترة الدراسة (2017-2022)

يظهر الجدول حجم التمويلات التي قدمها البنك الإسلامي الأردني لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويوضح حصة كل قطاع من حجم التمويلات المصرفية على مدار سنوات الدراسة. استنادا إلى بيانات الجدول للفترة 2017- 2022، ومن خلال مؤشرات التقييم رقم (3-6) يتبين أن البنك يحقق توازنا في التمويلات ويساهم في دعم مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية، ويحقق تكاملا في تنويع مساهمته للقطاعات الاقتصادية. فيتم توجيه التمويلات للقطاعات الإنتاجية بشكل أكبر من القطاعات الاستهلاكية، وخاصة في قطاع الإسكان والإنشاءات بقيمة قدرها 147540000 دينار أردني، تليه قطاع المرافق العامة بحوالي 1083100000دينار

أردني، ويُولى أيضًا اهتمامًا للقطاع التجاري بمبلغ قدره 400900000دينار أردني. ومع ذلك، يظهر تمويل ضعيف للقطاعات الإنتاجية الهامة مثل الصناعة والزراعة، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الأردني الذي لا يعتمد بشكل كبير على التصنيع والزراعة، بل يعتمد بشكل أساسي على قطاعات الإنشاءات والسياحة والمرافق العامة والتجارة العامة. وعن طريق استقراء بيانات الجدول السابق، يتم تمثيل حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من أرصدة التمويل في الشكل التالي:

الشكل رقم (3– 5): محفظة التمويل المحلية على القطاعات الاقتصادية في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة 2017–2022

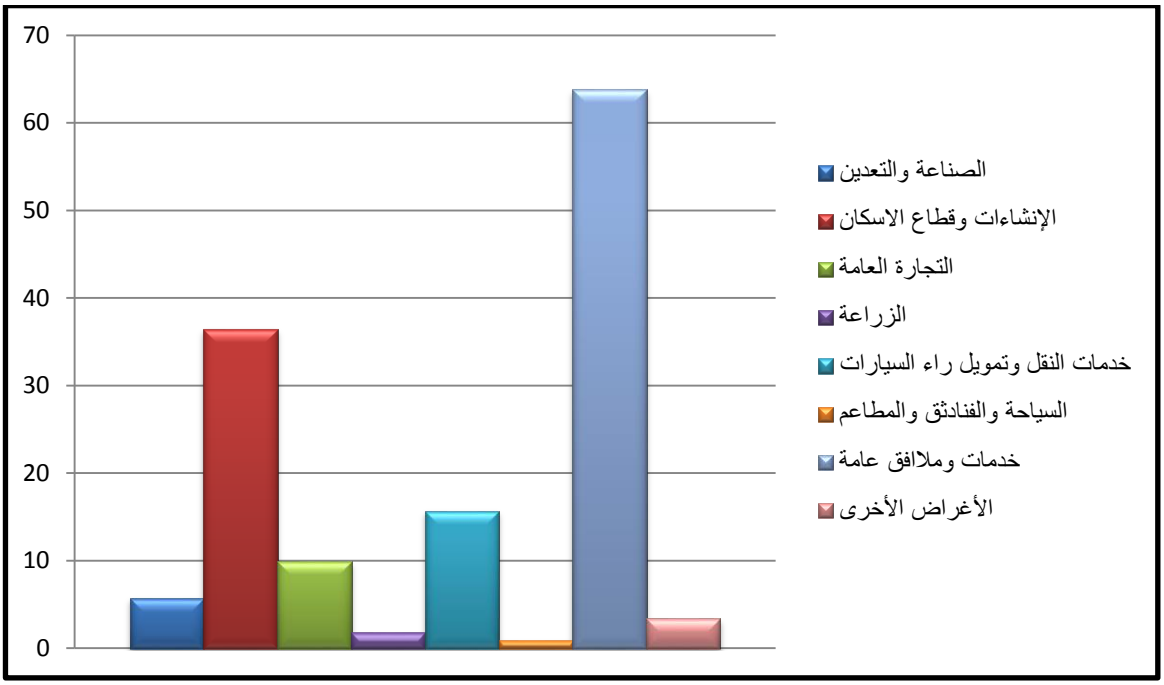

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول (3–5)

من خلال الشكل نجد أن النسب المالية بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة عن إجمالي السنوات تشير إلى أن القطاع الحائز على الجانب الأكبر من التمويل من طرف البنك الأردني الإسلامي هو قطاع الإنشاءات والإسكان، يليه قطاع الخدمات والمرافق العامة ثم قطاع النقل ويليه قطاع التجارة العامة بنسبة متوسطة، في حين أن قطاع الصناعة والتعدين تحصل على نسبة منخفضة من التمويل. في حين تأخرت قطاعات أساسية ومهمة كالصناعة والسياحة والزراعة بنسب منخفضة، فهي لم تحظى بالتمويل الكافي من التمويلات الممنوحة من البنك.

- **مساهمة البنك الإسلامي الأردني في النشاطات الاجتماعية:**

يؤكد البنك أن دوره يتجاوز كونه مؤسسة تجارية تهدف إلى تحقيق مصلحة المساهمين، إذ يعتبر أيضًا مؤسسة استثمارية مشتركة تسعى لتحقيق مصلحة المستثمرين. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك كمؤسسة اجتماعية تسعى لتلبية الاحتياجات الاجتماعية وتغطيتها في القدر الممكن. كما يحمل البنك مسؤولية اجتماعية ويسعى لتعزيز القيم الإسلامية في المعاملات المصرفية، ويتفاعل بشكل إيجابي مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي من خلال المؤتمرات والندوات والبحوث العلمية والتدريب التوجيهي لخدمة الصناعة المالية الإسلامية. كما يُقدّم التبرعات والهبات لمختلف المؤسسات الخيرية، ويُقدّم القروض الحسنة، وذلك لتأكيد مساهمته في المسؤولية الاجتماعية. تحليل المساهمات التي يقدمها البنك ضروري لفهم مدى اهتمامه بأولويات التنمية المجتمعية ودعمه للقطاعات الاجتماعية.

الجدول رقم (3-6): يوضح البيانات المالية للبنك الإسلامي الأردني المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية خلال فترة الدراسة 2017-2022

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القروض الحسنة	13600000	14400000	20400000	79600000	23300000	13000000
التبرعات	880000	1000000	8110000	2800000	560000	46500000
البحث العلمي	402000	372000	256000	72000	0	0
الزكاة	0	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة (2017-2022)

من خلال معطيات الجدول رقم (3-6) نلاحظ أن القروض الحسنة التي يقدمها البنك الأردني الإسلامي في إرتفاع مستمر منذ 2017، حيث وصل إلى أعلى قيمة سنة 2020 وقدرت بـ79600000 دينار أردني، ثم تواصل بالبنك في إستقبال الودائع عن طريق القروض الحسنة ليصل سنة 2022 إلى 13000000 دينار أردني.

بعدها تواصل البنك في استقبال الكثير من الفعاليات الإجتماعية والثقافية، وتقديم التبرعات لأنشطتها المختلفة بنسب ضئيلة حيث بلغت سنة 2017 880000 دينار أردني ثم بلغت سنة 2022 قيمة قدرها 46500000 دينار أردني.

كما اهتم أيضا البنك بأنشطة البحث العلمي والتدريب، وقد بلغ مجموع ما صرفه على هذه الأنشطة عام 2017 حوالي 402000دينار أردني ثم انخفضت تدريجيا لينعدم في سنة 2022.

خلاصة الفصل

تم التعرف في هذا الفصل على أحد البنوك الإسلامية ألا وهو البنك الأردني الإسلامي ومعرفة مختلف الصيغ التمويلية التي يتعامل بها والمتمثلة في: المرابحة للأمر بالشراء، البيع الأجل، كفالة الجعالة والإجارة المنتهية بالتمليك حيث كانت المرابحة الأمر بالشراء هي الصيغة الأكثر استخدام من طرف البنك ثم تأتي بقية الصيغ بنسب ضئيلة من حيث الاستخدام.

كما أن البنك الإسلامي الأردني يقوم على التركيز على تمويله ومساهمته لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويساهم البنك أيضا في المسؤولية الاجتماعية من خلال مختلف صيغ التضامنية والتكافلية.

وفي الأخير نستنتج أن البنك يساهم بشكل إيجابي في تحقيق أبعاد التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية، دون إهمال جانب على حساب جانب آخر.

الخاتمة

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها مجموعة من الضوابط الأحكام المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فقد فرضت نفسها بقوة في هذا العالم المتغير ونجحت الفكرة وجسدت على أرض الواقع. وتعمل البنوك الإسلامية إلى جانب البنوك التقليدية، غير أن ما يميزها عنها هو عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء سواء كان ذلك في العمليات التمويلية أو الاستثمارية، أو في تقديم الخدمات المصرفية، ولا تعتبر هذه الميزة الضابط الوحيد الذي يحكم عمل المصارف الإسلامية، إذ أن هناك مجموعة من الضوابط الأخرى التي تراعيها أثناء أداء أعمالها والمتمثلة في: منع الغرر، الظلم وتحريم اكتناز الأموال.

ان كل دول العالم اليوم تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وجعلت منها هدفا لابد من بلوغه، وهذا ما يلاحظ من خلال ما تتيحه المصارف من مشاريع وتمويل للاستثمارات، حيث تم التوصل إلى أن البنوك الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق صيغ التمويل الإسلامي التي تستخدمها في عملياتها التمويلية، والتي أصبحت اليوم تعد أبرز الحلول التي تتبناها الأنظمة البنكية العالمية للخروج من الأزمات المتكررة التي تضرب هذا القطاع، فهي تسعى إلى توجيه موجوداتها نحو الاستثمارات المربحة ذات اثر اقتصادي.

تناولت الدراسة مختلف الآليات والمفاهيم للتمويل الإسلامي المتبعة، حيث جاء التمويل الإسلامي كبديل للتقليدي أو لغير الإسلامي، فكلمة بديل في ذاتها تشير إلى اختلاف الاثنين وتميز البديل عن المتواجد وأنه يتمتع بحلول لمعظم المشاكل المالية التي واجهتها بعض الدول جراء التمادي في النظام المالي القائم على الفوائد المتراكمة، وذلك بتوضيح أوجه المقارنة والاختلاف والتشابه بينهما.

ومن خلال هذه الدراسة لوحظ أن ربحية البنك الإسلامي الأردني مرتفعة ومتذبذبة بنسب ضئيلة جدا، ويعود ذلك إلى الاعتماد الكبير والمتزايد للبنك على تمويلات قصيرة الأجل ومضمونة الربح كالمرابحة والسلم وبالتالي تظهر إستراتيجية البنك في زيادة مستويات الاعتماد على الآليات المضمونة الربح مع التقليل إلى الإلغاء النهائي للمناهج ذات المخاطر المرتفعة كالمشاركة والمضاربة.

من هذا المنطلق هدفت هذه إلى **ابراز أهم أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية وأثرها التنموي**، حيث تم دراسة حالة بنك **البنك الإسلامي الأردني** خلال الفترة (**2017-2022**)

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث، تم التوصل إلى مجموعة من الأجوبة التي يمكن أن ندرجها كاختبار للفرضيات.

- ✓ صحة الفرضية الأولى حيث تعد البنوك الإسلامية المصارف الإسلامية جاءت لتكون بديلا فكرا وممارسة وابعاد عملية لنموذج الوساطة المصرفية التقليدية.

وأبعاد عملية لنموذج الوساطة المصرفية التقليدية. تزاول نشاطها وفق المنهج الإسلامي دون التعامل بالربا، فمن خلال الأنشطة التمويلية التي تمارسها أصبحت تساهم في بناء التنمية الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهداف المجتمع.

- ✓ بخصوص الفرضية الثانية والمتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي، فله دور هام في الحياة الإقتصادية كونه المحرك الأساسي للإقتصاد من خلال دعمه بالأموال اللازمة للقيام بعملية الإستثمار والسعي لتحقيق التنمية. وهو ما يِكد صحة الفرضية الثانية.
- ✓ تقوم البنوك الإسلامية الأردنية باستثمار الأموال إما بنفسها مباشرة أو بالاشتراك مع الغير، وتتميز البنوك الإسلامية بأنها لا تعتمد على أسلوب تمويلي واحد، وإنما تقدم للمتعاملين معها أنواعا مختلفة من صيغ التمويل والاستثمار، إذا الفرضية الثالثة صحيحة.

نتائج الدراسة :

- البنوك الإسلامية الحديثة النشأة لها أصل شرعي يرتكز على قواعد الفقه الإسلامي خاصة ما اتصل منها بفقه المعاملات وتقترن في خصائصها بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- البنوك الإسلامية مؤسسة تقوم على ركيزتين، أولهما فنية وتتمثل في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، والثانية شرعية بتطبيق أحكام الشرع في العمل البنكي والمتمثلة في المنهيات والمأمورات والمباحات والمتمثلة في عامل الوقاية وعلى رأسها الربا والغرر.
- أن الأساليب التمويلية المعتمدة لدى البنوك الإسلامية متعددة ومتنوعة لذلك يمكننا تقسيمها إلى إستخدامات قصيرة الأجل كالمرابحة والتمويل بالسلم، استخدامات متوسطة الأجل كالتمويل التأجيري والتمويل بالاستصناع والبيع بالتقسيط، بالإضافة إلى استخدامات طويلة الأجل كالمشاركة والمضاربة وغيرها التي تساهم في محاربة البطالة والفساد الإدا ري.
- للبنوك الإسلامية عدة أهداف تسعى لتحقيقها مثلها مثل البنوك التقليدية كالأهداف المالية والاستثمارية والتنموية، إلا أنها تتميز عن البنوك التقليدية في أن لها أهداف اجتماعية وتكافلية تسعى لتحقيقها، كما تستبعد البنوك الإسلامية الفائدة من تعاملاتها تماما، وتعتبرها شكلا من أشكال الربا المحرم شرعا، وتستبدلها بأسلوب المشاركة في الربح والخسارة، وذلك بإتباع أساليب تمويلية واستثمارية مختلفة مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة، المرابحة.....إلخ.

- يلتزم البنك الإسلامي الأردني بترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية خدمة لمصلحة المجتمع العامة، حيث يحرص البنك على تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح المتعارضة في البنك من مساهمين، ومستثمرين وممولين وموظفين.
- يعتمد البنك الإسلامي الأردني على مجموعة من صيغ التمويل الإسلامي في معاملاته البنكية كالمشاركة، الإجارة، البيع الاجل، المرابحة، الاستصناع. وتحتل صيغة التمويل بالمرابحة المرتبة الاولى من حيث الصيغ المعتمدة.
- انعدام التمويل بصيغة المضاربة وانخفاض نسبة المشاركات في البنك، يؤكد ابتعاد البنك عن الاستثمارات طويلة الأجل والتركيز على المرابحات قصيرة الأجل والأقل مخاطرة/
- تتميز البنوك الإسلامية في الأردن بقوة وسلامة مركزها المالي ما يجعلها قادرة على التوسع في التمويل عن طريق صيغ التمويل الإسلامية.

اقتراحات الدراسة:

- توفير المناخ الملائم لعمل البنوك الإسلامية، ومراعاة خصوصيتها باعتبارها لا تتعامل بالفائدة وذلك بوضع قانون خاص بها أو اجراء تعديلات في القوانين السائدة والتي من شأنها مساعدتها في القيام بعملها.
- ضرورة تبني البنوك الإسلامية لاستراتيجيات وسياسات لتطوير خدماتها وتحسينها بما يتوافق مع رغبات عملائها الجدد.
- على البنوك الإسلامية ابتكار منتجات تمويلية وتوظيفها في مشاريع جديدة أكثر فعالية وأكثر تأثير في مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- زيادة البنوك الإسلامية للطلب والعرض في سوق أوراق المال بسبب حجم ودائعها وموجهوداتها الكبيرة التي تحتاج إلى استثمار.
- على البنوك الإسلامية ابتكار منتجات تمويلية وتوظيفها في مشاريع جديدة أكثر فعالية وأكثر تأثير في مؤشرات التنمية الاقتصادية
- ضرورة جذب أكبر عدد من المستثمرين عن طريق تعريفهم بالدور التنموي المنوط، والمربح الذي يمكن تحقيقه من خلال صيغ التمويل الإسلامية.
- توعية أفراد المجتمع من خلال الإعلام وإقامة ندوات تبرز فيه أهمية التمويل الإسلامي ووضع أساليب تمكنهم من تطور أنشطتهم.

- ضرورة الاهتمام بالجانب الثقافي والتوعوي من خلال دعم المؤسسات التعليمية والدينية للترقية الفرد والأسرة والمجتمع .
- الاستغلال الأمثل لموارد البنك الإسلامي الأردني واستخدامها في مشاريع استثمارية تنموية.
- على البنوك الإسلامية في الأردن أن تزيد من الكفاءة في استخدام الموارد المالية، وتوجيه استثماراتها إلى المجالات الأكثر فائدة للمجتمع.

أفاق الدراسة:

لم تسلط درستنا الضوء على كل جوانب التي تؤثر بها صيغ التمويل الاسلامي على التنمية الاقتصادية، إلا أن البنوك تسعى إلى المساهمة في تحقيق هذه بأكثر فعالية من خلال توجيه تمويلاتها إلى القطاعات التنموية والاستثمارية أكثر خدمة لمؤشرات التنمية الاقتصادية. وعلى هذا الصدد يمكن أن نطرح مواضيع مكملة لهذه الدراسة:

- دور صيغ التمويل الإسلامية في زيادة الدخل.
- دور المؤسسات المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية.

قائمة المصادر والمراجع

أ–القرآن الكريم:

1–القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية 7.
2–القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 129.

أ–الكتب:

3–حسين مصطفى غانم، **مفهوم المصرف الإسلامي**، دار العزيز، السعودية، 1985
4–حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية –أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية–**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2018
5–سيد الهواري، **التنظيم في المصارف الإسلامية**، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ط 1، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1980

6–عريقات، حربي، عقل، سعيد، **إدارة المصارف الإسلامية**، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012

7–مجموعة من الباحثين، **صيغ تمويل التنمية في الاسلام**، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية، جدة، ط 2، 2002
8–محسن احسن الخضيري، **البنوك الاسلامية** ، ط 3، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999

9–محمد البلتاجي، **المصارف الإسلامية –النظرية، التطبيق، التحديات–**، ط1،مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2012
10–محمود حسن صوان، **اساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ، 2001
11–محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الاسلامية، الاسس النظرية والتطبيقات العلمية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2007
12–منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي**، ط 3، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية، جدة، 2004

ب–رسائل جامعية:

13–آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011–2012

14–حمزة شودار، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف–، الجزائر، غير منشورة، 2006–2007

15–خليفة فاطيمة، **الهندسة المالية الإسلامية ودورها في البنوك الإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021–2022

16–رانِا فراح، **دور التمويل االسالمي في دعم وتفعيل الاستثمار في الجزائر دراسة حالة –بنك البركة–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكادمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018–2019

17–سارة مرابط، **صيغ وأساليب التمويل في نظام المشاركة وتنفيذها داخل البنوك**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2013–2014

18–عاد زهير، قادي صفوان، بوشريط البشير، عاشور محمد عبد القادر، **التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017–2018

19–عبد اللطيف طيبي، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة –نموذج بنك البركة الجزائري–**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008–2009

20–عماد فراح، **دور البنوك الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2013–2014

21–ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منوري قسنطينة، 2009–2010

22–مالك صبرينة، عبد المزيان زكية، **دور النقل العمومي بالتنمية المحلية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستير في علم الاجتماع التنمية الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع التنمية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013–2014

23-محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة –دراسة لأهم مصادر التمويل–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2006

24-ميطالي مريم، بودراجي رحاب، **البنوك الاسلامية أساليب التمويل فيها وتجاربها**، مذكرة مقدمة ل نيل شهادة الليسانس، تخصص نقود بنوك ومالية، المركز الجامعي بالمدية، 2006-2007

ج-المجلات العلمية:

25-أحمد النجار، **حول البنوك الإسلامية**، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 34 ، فيفري 1984

26-أحمد سفر، المصارف الاسلامية، **العمليات، إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية**، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2006

27-احمد شوقي سليمان، **المخاطر المحيطة بصيغة الاستصناع وكيفية الحد منها (حالة عملية)**، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 59، سوريا، 2017

28-اسماعيل عبد الرحيم شلبي، **بعض صيغ التمويل في البنوك الإسلامية**، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد 11، مصر، 2005

29-افتخار محمد، خميس محمد، احمد ياسين، **المصارف الاسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، العراق، 2012

30-بوضياف سارة، بوضياف عبد المالك، **التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة إقتصاد المال والاعمال، المجلد1، العدد1، الجزائر، 2018

31-حريري عبد الغني، قسول لأمين، **الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 3، العدد 5، 2017

32-حسن عالي، **استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد1، الجزائر، 2015

33-حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل ٢**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 4، العراق، 2009

34-خولة عزاز، سعيدة ممو، **صيغ التمويل الاسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الاسلامية** ، الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، الجزائر، 2019

35-دحماني علي، **أنواع التنمية واهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد17، العراق، 2010

36-دحماني علي، **أنواع التنمية واهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد17، العراق، 2010

37-سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، **أساسيات صيغ التمويل الاسلامي المطبقة في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 32، الجزائر، 2017

38-سعد بن عبد الله السبر، **التأجير المنتهي بالتمليك**، فقه مقارن المعهد العالي للقضاء، ربيع أول، 1429

39-سماح طلحي، نسرين عوام، نوفل بعلول، **دور عقد الاستصناع في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، 2020

40-صالح صولحي، نوال بن عمارة، **الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة**، مجلة الباحث، العدد 2، الجزائر، 2003

41-عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي، **نحو نموذج لمعدل العائد في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي

42-عبد الرحمن عباس محمود، **التنمية الإقتصادية في الفكر الإسلامي**، مجلة الجامعة العراقية، العدد 3/36، العراق، 2016

43-عبير محمد علي عبد الخالق، **تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد 13، الاسكندرية، 2022

44-عيسات العمري، **معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي**، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 2، الجزائر، 2016

45-محمد بن عزة، **صيغ التمويل في الإقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق الانضباط المالي**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 1، الجزائر، 2012

46-محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة**، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الاسلامية

47-معطى لبنى، **أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق**، مجلة المالية والأسواق، العدد2، الجزائر، 2015

48-نجاح عبد العليم أبو الفتوح، **مراجعة علمية لكتاب بحوث في النظام المصرفي الإسلامي**، تأليف محمد نجاة الله صديقي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ط17 ،العدد1 ، السعودية، 2004

49-نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، العراق، 2010

د-المداخلات والملتقيات:

50-أحمد سفر، المصارف الاسلامية، **العمليات، إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية**، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2006

51-بن عبد الفتاح دحمان، **سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية العالمية الراهنة**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني يومي 5-6 ماي 2009، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

52-بن عزة محمد، مداخلة بعنوان صيغ التمويل في الاقتصاد الاسلامي ودورها في تحقيق الانضباط المالي، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012

53-حسن محمد الرفاعي، **بدائل معدل الفائدة في الاقتصاد الاسلامي ودورها في إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية (الأسس النظرية وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية)**، بحث مقدم في اطار المؤتمر الدولي الرابع بكلية العلوم الادارية في جامعة الكويت، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، 15-2010/12/16

54-سليمان بوفاسة، عبد القادر خليل، **صيغ التمويل اللاربوية**، ورقة عمل ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 24-25 أفريل 2006

55-غربي ناصر صلاح الدين، حدوش شروق، **المنتجات الإسلامية بديل مناسب لتمويل الربوي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحثية مقدمة في النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، 2016

56-قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، **عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة زيان عاشور، الجلفة

57-قدي عبد المجيد، بوزيد عصام، **التمويل في الإقتصاد الإسلامي –المفهوم والمبادئ–**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 5-6 ماي 2009

58-محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الاسلامية 10 وقفات للتعرف على المصارف الاسلامية**، قسم التمويل والاستثمار، جامعة مصراته

59-محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة**، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الاسلامية